

أحكام مباشرة الحائض في الشريعة الإسلامية

إعداد الدكتورة

أميرة محمد مغازي محمود

أستاذ مساعد - كلية الشريعة والقانون

جامعة الجوف - الجوف - المملكة العربية السعودية

ana_amiira@yahoo.com

قوله تعالى:

" وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا
النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا
طَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ "

أحكام مباشرة الحائض في الشريعة الإسلامية

أميرة محمد مغازي محمود

قسم الشريعة الإسلامية - كلية الشريعة والقانون - جامعة الجوف -
الجوف - المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: ana_amiira@yahoo.com

الملخص:

إن الجماع في الحيض مع العلم بالتحريم كبيرة عظيمة ثبتت حرمة بالكتاب والسنة والإجماع ويكفر مستحله. ومباشرة الحائض بما فوق السرة وتحت الركبة مباحة عند جمهور الفقهاء. وأما المباشرة بين السرة والركبة من غير وطء فالراجح أنه وإن وثق المباشر تحت الإزار يضبط نفسه عن الفرج لضعف شهوة أو شدة ورع جاز وإلا فلا. وحرمة مباشرة الحائض بالوطء حتى تطهر. وللوطء في الحيض أضرار كثيرة والإسلام حرم الوطء في الحيض فسبق بذلك أحدث أساليب التربية الجنسية الحديثة. وأضرار الحيض يحمل الإنسان ما لا طاقة له به من الآلام والأمراض. والجماع في الحيض كواضع الشيء في غير موضعه ويدل على مظهر الحيوانية وعدم التعفف وقلة العقل. يمكن للزوجة أن تترك بعض حقها لزوجها ولتطيب بذلك نفسه.

الكلمات المفتاحية: الجماع - الحيض - مباشرة الحائض - الجماع في الحيض - أحكام مباشرة الحائض.

Rulings on menstruating directly in Islamic law

Amira Mohamed Maghazi Mahmoud

Department of Islamic Sharia - Al-Jouf University -
Kingdom of Saudi Arabia

Email: ana_amiira@yahoo.com

Abstract:

The intercourse in menstruation with the knowledge of the prohibition is great and proven forbidden in the Qur'an, Sunnah and consensus, and its impossible is atoned. Directly, the menstruating woman above the navel and under the knee are permitted by the majority of jurists. Or the severity of piety is permissible or not. And the prohibition of menstruating menstruating by force in order to purify them. Too much menstruation is harmful, and Islam forbids menstruation in menstruation so that it preceded the newest methods of modern sexual education. And lack of self-control and lack of mind.

The wife can leave some of her rights to her husband, and to perfume himself.

Keywords: intercourse - menstruation - menstruating menstruation - intercourse during menstruation - provisions for menstruating menstruation.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

وتشتمل على:

أهمية الموضوع ، سبب اختيار الموضوع ، منهج البحث ، خطة البحث.

المقدمة

الحمد لله الذى بتحميده يستفتح كل كتاب ، وبحمده ينتعم أهل النعيم، ونتوب إليه توبة من يوقن أنه رب الأرباب ونرجوه رجاء من يعلم أنه الملك الرحيم الغفور.

وأشهد أن لا إله إلا الله القوى المتين ، الملك الحق المبين ، الذى لا تنفعه طاعة الطائعين ولا تضره معصية العاصين، ولا يعزب عنه مثقال ذرة فى السماوات والأرضين.

وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله ، خاتم النبيين وإمام المتقين فما قبضه الله إليه حتى أكمل به الدين ، وأوضح به السبيل، وأقامه حجة على الخلق أجمعين، صلى الله على نبينا كلما ذكرك الذاكرون، وصلى اللهم على آله وأصحابه، وعلى التابعين لهم بإحسان فى كل زمان .

لا علم بعد العلم بالله أشرف من علم الفقه وهو المسمى بعلم علم الشرائع والأحكام ، له بعث الرسل وأنزل الكتب لا سبيل إلا معرفته بالعقل دون معونة السمع.

ما يحدث للناس من أمور ، وما يستجد لهم من أحداث فإن لها حكماً فى كتاب الله - سنة - ﷺ - يعرفه أهل العلم من الفقهاء ؛ ليكشف حكم الله محمد - ﷺ - يستجد من قضايا وأحداث فى.

ذلك العلم الذى قال عنه نبينا محمد ﷺ (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين)

وقال أيضاً (ولفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد.)

لقد وفقنى الله فى اختيار موضوع يعنى بحق من حقوق النساء هو بعنوان: (أحكام الحيض في الشريعة الإسلامية)

وقد قضت حكمة الله ﷻ - أن يجعل لكل من الرجل والمرأة طبائع ترفع كلاً منهما إلى الآخر بميل غريزى ، ورغبة فى اتصال كل منهما بالآخر ، اتصالاً يكون ثمرته التناسل ؛ حفظاً للنوع البشرى وتعميراً للكون ، ولم يترك الخالق البارئ المصور البشر يشبعون رغباتهم الجنسية حسب هواهم ، وإنما شرع الزواج ، ووضع له الأحكام والضوابط ؛ لكى يعيش الرجل مع زوجته فى ظلال من المودة والرحمة ، فى إطار لا يجوز للمسلم تعديه

وهذا البحث منه ما هو قديم قد أفاض فيه فقهاؤنا الأجلاء ، وذلك من خلال التجاوزات التى نص عليها القرآن الكريم صراحة وأظهروا عظمة فائقة فى بيان حكم الشرع فيها ، ومنه ما هو جديد ، إذ ظهرت أمور وأحوال مع التقدم العلمى الحديث انعكست آثارها على العلاقة الزوجية ، ويدعمها بيان الحكم الشرعى لهذه القضايا والأحداث أمراً بالغ الأهمية ، أو الإتيان فى وقت لا يجوز الاستمتاع بالمرأة فيه ، أو فى ظروف تعرض للمرأة أو الرجل يكون الاستمتاع مع قيامها غير مشروع ، لا سيما وأنه قد ظهرت أمور حديثة لم تكن موجودة قبل ذلك تتعلق بهذه القضية ، ويكتنفها الكثير من الغموض ، وتحتاج إلى بيان الحكم الشرعى فيها ، فقد ظهرت أمراض خطيرة نتيجة لهذه العلاقات الشاذة من قبل الرجل أو المرأة ، وقد حاولت من خلال هذه الدراسة معالجتها ، كما أن هناك بعض الفروض الأخرى التى ظهرت حديثاً ولم تكن موجودة أيام فقهاءنا، تلك التى تتعلق بما بينه الغرب لنا عن طريق الأقمار الصناعية فى ظل الإعلام المفتوح وعالم السماوات المفتوحة فى عالم الفضائيات ، والأقمار الصناعية التى تبث ما يصدره

لنا الغرب من أمور شاذة حتى يصدوا المسلمين عن دينهم ويفتنوهم عن عقيدتهم.

ومن ثم فإن من هذه العادات التي يصدرها الغرب للمسلمين: ، قد يأتيها في الحيض ، ولا تتم العملية الجنسية بينهما إلا كذلك ، فإن مثل هذه الأمور قد يثير بعض المسلمين ممن يهون محاكاة الغرب في سلوكياتهم فيلجأون لمثل هذه التصرفات ، أو قد يأتي تساؤل من المسلمين الذين يعيشون في الغرب ويشاهدون مثل هذه التصرفات ويريدون محاكاتها ، ومن ثم فهذا يثير بعض المشاكل التي تتعلق بهذا الأمر ، سواء من الناحية الشرعية ، أو الطبية والنفسية ، وقد حاولت جاهدة علاجها من خلال القواعد والأطر العامة في الفقه الإسلامي.

قال تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾

وكون هذا شأنه لا بد وأن يعمر ، فكيف السبيل إلى إعمارهِ ؟ قضي الحكيم الخبير الذي

أحاط بكل شيء علماً بأن يكون إعمار كونه بمخلوق من مخلوقاته وهو الإنسان فخلق آدم ونفخ فيه من روحه ، فتحول إلي إنسان بعد أن كان جسماً من صلصال ، وأمر ملائكته بالسجود - إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ قَالَ تَعَالَى ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ .

لكن آدم لا يمكنه أن يعيش في هذا الكون الفسيح بمفرده ، فخلق الله له حواء لتكون له زوجة ، ومؤنساً يؤنسهُ في وحشته ، وركب الله فيه الشهوة ، وهداه إلى كيفية إنفاذها وإخراجها من مجلسها بطريق حلال وهو الزواج.

ومن هنا عرف الزواج بأنه التقاء الذكر بالأنثى ، فينتج عن هذا الالتقاء البنون والحفدة وهكذا سارت السنة في هذا الكون في الأعمار ، حتى تبقى الحياة تسير على منهج منظم مستقيم ، فحث آدم ذريته على

الزواج ، ورجبهم فيه ، وأخبرهم بأنه هو السبيل الوحيد إلى البقاء ، وجاء من بعده الأنبياء والمرسلون فتزوج كل واحد منهم وأنجب من الذرية ما قرت به عينه ، وهذا هو محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين يتزوج - بل وتعدد - ويحث أتباعه على الزواج ، ويدعوهم إليه ؛ لتتحقق مباحاته بهم أمام جميع الأمم يوم القيامة فيقول - صلوات ربي وتسليماته عليه - (تناكحوا تناسلوا تكاثروا فإنى مباح بكم الأمم يوم القيامة).

وهذا الميثاق العظيم لكي يحقق أهدافه وأغراضه لا بد وأن يكون مبناه على التأييد حتى لا تتحل عراه لأنفه الأسباب ، ونراه - - وهو يحث أتباعه على الزواج ويبين لهم أن العزوبة خطر ، وأنها شر ووباء على المجتمع ، وطبق أصحابه هذا المبدأ الذي سمعوه منه تطبيقاً عملياً.

وهكذا نجد شريعة الإسلام وفقهنا الإسلامي الزاخر قادراً على مواجهة كافة المشاكل

التي تستجد في حياتنا ، وتحتاج إلى العلاج الملائم لها ، لا سيما وأن بيان الحكم الشرعي لهذه الأمور بالغ الأهمية ؛ لأنه يهيم كل مسلم في هذه الحياة يريد أن يكون على بصيرة بأمور دينه.

وصفوة القول : إن هذه الشريعة الغراء هي صرح شامخ تصلح لبناته لكل زمان ومكان قوله تعالى ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾.

منهج الدراسة في هذا البحث

من المعلوم قطعاً أن البحث عمل بشري وكل عمل بشري يكون لصاحبه منهج فيه يتبعه وعليه يسير حتى يخرج إلى حيز الوجود ، وقد انتهجت في بحثي هذا منهجاً محدداً وحاولت قدر استطاعتي عدم الخروج عنه إلا ما كان من خطأ أو نسيان.

والمنهج الذي اتبعته يتلخص فيما يلي:-

١- عند حديثي عن مسألة فقهية أقوم بعرض آراء الفقهاء فيها عرضاً دقيقاً ، كل مذهب على حدة ، وإن كان هناك اتفاق بين أكثر من مذهب أجمع المذاهب جميعها وأطلق عليها أو أعبّر عنهم بمذهب جمهور الفقهاء.

٢- كنت حريصة على أن أذكر أدلة كل مذهب من كتبه المعتمدة ، كما كنت حريصة كذلك على أن أناقش الأدلة مناقشة موضوعية دون أن أتعصب لمذهب بعينه ، ثم أخرج بعد ذلك بالرأى الراجح.

٣- إن كان في المسألة الفقهية سبب جعل الفقهاء فيها يختلفون أقوم بذكر سبب الخلاف بعد أن أذكر الآراء والمذاهب وقبل أن أسرد الأدلة

٤- المراجع والمصادر التي أقوم بذكرها لأول مرة في البحث أقوم بذكر اسم المرجع وبعده أذكر المؤلف ، وسنة مولده ، وتاريخ وفاته ، إن وجد ، بعدهما أقوم بذكر من قام بالتحقيق إن كان المرجع قد حقق ، ثم أذكر دار الطبع التي قامت بالطبع ، وسنة الطبع ، ودار النشر ، إن كان هناك دار قامت بالنشر.

٥- عند الاستدلال بآية من القرآن الكريم أقوم في الهامش بذكر اسم السورة ، ثم أذكر رقم الآية ، وأحدد إن كانت هذه الآية آية كاملة ، أو جزءاً من آية ، أو صدر الآية ، أو آخر الآية.

٦- عند الاستدلال بالحديث أقوم بتخريجه في الهامش ، فأذكر بيانات المرجع إن كان المرجع يذكر لأول مرة ، وأذكر موضع الحديث في الكتاب ، والباب ، ورقم الحديث.

٧- أقوم بالحكم على الحديث مع ذكر درجته ، وذلك من خلال المصادر والمراجع التي اهتمت بذلك ، فإن لم أجد حكماً على الحديث أو لم أصل إلى حكم عليه ذكرته كما هو بدون أن أذكر حكماً عليه

٨- كنت حريصة على ذكر نبذة مختصرة تفي بالمطلوب عن كل علم من الأعلام الغير مشهورين ، وهذا باجتهادى بالرجوع إلى المصادر الأصلية من كتب التاريخ والتراجم.

٩- كما قمت ببيان معانى المصطلحات وبعض الكلمات الغريبة لتكون الفائدة أشمل والنفع أعم .

١٠- وفى الجانب الطبى والنفسى والاجتماعى قمت بعرض الموضوع مبينة الرأى الطبى والنفسى والاجتماعى فيه ، والأضرار المترتبة عليه ، وفى بعض الأحيان كنت أقترح الجانب العلاجى لذلك تحقيقاً لمصلحة الناس فى المجتمع.

وفى النهاية فهذا جهد المقل ولا أدعى أننى بلغت الكمال ولكن حسبى أننى بشر أصيب وأخطىء فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسى ومن الشيطان ولكن حسبى أننى حاولت.

أسباب اختيارى لهذا الموضوع

إذا كان موضوع هذه الدراسة هو:

(أحكام الحيض في الشريعة الإسلامية)

فإن ذلك يرجع إلى عدة أمور:-

أولاً : إبراز دور الشريعة الإسلامية من خلال مواجهتها للمشكلات المعاصرة التى تستجد ، والتى سبقت بها القوانين بقرون، ومدى مرونتها وصلاحيتها لكل زمان.

ثانياً : تجميع ما تفرق فى بطون الكتب وأمهاتها قديمها وحديثها فيما يتعلق بالموضوع فى كتاب واحد يسهل الرجوع إليه عند الحاجة إلى معرفة أمر من الأمور التى تتعلق بالاستمتاع والتجاوز فيه

ثالثاً : المساهمة فى حل الفروض والمشكلات التى تستجد فى هذه الحياة ، والناجئة عن التقدم العلمى والتكنولوجى المعاصر ، والذى

برز معها العديد من القضايا الحديثة التي يحتاج المسلمون مع قيامها إلى بيان الحكم الشرعي فيه حتى يكون المسلمون على بينة من أمور دينهم في هذه الحياة

رابعاً -: الرغبة الصادقة في تبين بعض الحقائق للمسلمين وتوعيتهم بما ينفعم في دينهم ودنياهم لعل ذلك ينير شمعة على طريق المعرفة والإرشاد في هذا المجتمع.

سادساً -: قصدت إلى توضيح ما يترتب على الجماع في الحيض من العقاب الإلهي العادل .

سابعاً : أردت توضيح ما أمرت به الشريعة الإسلامية الغراء في تنظيم العلاقات الزوجية والبعد عن الانحرافات وإصلاحه في كل زمان.

خطة البحث

سوف تكون خطتي في هذا البحث بمشيئة الله تعالى في فصل تمهيدي يشتمل على ثلاثة مباحث وخاتمة:

يشتمل على الفصل التمهيدي :-

الفصل التمهيدي : أحكام الجماع في الحيض.

ويشتمل على عدة مباحث:

المبحث الأول : أحكام الحائض .

ويشتمل على عدة مطالب :

المطلب الأول : تعريف الحيض لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني : الاستمتاع بالحائض بين الإباحة والتحرير.

المطلب الثالث : حكم جماع الحائض عالماً بالتحرير.

المبحث الثاني : مواضع الاستمتاع بالحائض

ويشتمل على عدة مطالب :

المطلب الأول : حكم مستحل الجماع بالحائض .

المطلب الثالث : حكم الاستمتاع بالحائض بما بين السرة والركبة.

المطلب الرابع : مباشرة الحائض زوجها .

المبحث الثالث : أضرار الجماع في الحيض

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : أعراض وآثار الحيض.

المطلب الثاني : الإعجاز العلمي في منع الجماع في الحيض.

الخاتمة وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس

فهذا جهد المقل ، وقد أفرغت فيه طاقتي وجهدي ، وبذلت فيه فكري وقصدي ، وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ وَلَسْتُ أَدْعِي أَنْ الْبَحْثُ جَاءَ خَالِيًا مِنْ الْعُيُوبِ وَالْأَخْطَاءِ ، أَوْ مَبْرَأً مِنَ الْهَفَوَاتِ وَالزَّلَاتِ ، فِهَذَا كُلُّهُ مِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ ، فَلَا كَمَالَ إِلَّا لِلَّهِ وَحْدَهُ ، وَلَا عَصْمَةَ إِلَّا لِأَنْبِيَائِهِ (صلوات الله وسلامه عليهم)

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقول حسبي أني قد اجتهدت ، فما كان فيه من صواب فمن الله وتوفيقه ، وما كان من خطأ فمني وبتقصيري ، والله أسأل أن يعلمنا ما ينفعنا ، وأن ينفعنا بما علمنا ، قال تعالى (وما تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول أحكام الحائض

ويشتمل على عدة مطالب :-

المطلب الأول : تعريف الحيض لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني : الاستمتاع بالحائض بين الإباحة والتحريم .

المطلب الثالث : حكم جماع الحائض عالمياً بالتحريم.

المطلب الأول تعريف الحيض لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف الحيض لغة:

من السيالان ، يقال حاض السيل، وحاضت المرأة تحيض ومحيضاً فهي حائض ، والحيضة المرة الواحدة من دفع الحيض ، والحيضة أيضاً الخرقه التي تستنفر بها المرأة وحيض : جبل بالطائف وقيل : حيض ويسوم جبلان بنخلة ، وتحيضت : قعدت أيام حيضها عن الصلاة ، تنتظر انقطاع الدم، يقال حاضت السمرة حيضاً وهي شجرة يسيل منها شيء كالدم وهو مجاز ، حاضت أي بلغت سن المحيض ، والمحيضه : هي الخرقه الملقاة، واستحيضت المرأة أي استمر بها الدم بعد أيامها ، والحيض اجتماع الدم إلى المكان ، وقيل حوض: لأن الماء يحيض ، أي يسيل ، وحاضت وعركت تحيض حيضاً، إذا أسال منها الدم في أوقات معلومة. (١)

ثانياً: تعريف الحيض اصطلاحاً:-

عرفه الحنفية بتعريفات منها:-

- ادم خارج من الرحم لا يعقب الولادة ، مقدر بقدر معلوم ، في وقت معلوم. (٢)

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي الحنفي، ج ٤٦١٠ / ٤٦١١، طبعة المطبعة الخيرية بجمالية مصر / الطبعة الأولى، ١٣٠٦ هـ ومختار الصحاح / للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ج ١، ١٦٧، تحقيق / أحمد شمس الدين، ط دار الحديث بالقاهرة / طبعة أولى / طبعة سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م والمصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، ج ١٥٩ / ١، دار الحديث القاهرة طبعة أولى، سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ولسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي، ج ١٤٢، ٧، دار صادر بيروت (٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، ج ١، ص ٣٩، وطبعة دار المعرفة بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٢- قيل (دم يفضه رحم امرأة سليمة من الداء والصغر)^(١)

تعريف المالكية : دم كصفرة أو كدرة خرج بنفسه من قبل من تحمل عادة وإن دفعه^(٢)

- تعريف الشافعية: دم جبله وهو الخارج من فرج المرأة على سبيل الصحة من غير سبب الولادة^(٣).

- تعريف الحنابلة : دم طبيعة يخرج مع الصحة من غير سبب ولادة من قعر الرحم يعتاد أنثي إذا بلغت في أوقات معلومة^(٤).

تعريف الإباضية: الدم الخارج من اليافعة أو من فوقها إلى نهاية تقصر عن سن الأيسة في مدة خمسة عشر يوماً فما دونها لا بولادة أو مرض^(٥)

- (١) شرح فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي على الهداية شرح بداية المبتدى ، برهان الدين بن أبي بكر الميرغيناني، ج ١، ص ١١، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، طبعة ثانية والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ، زين الدين بن نجيم الحنفي، ج ١، ٢٠٠، دار المعرفة (٩)
- (٢) حاشية الدسوقي ، شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي، على الشرح الكبير، لأبي البركات سيدي أحمد الدردير ج ١، ١٦٧، دار الفكر، الطبعة الأولى ، سنة ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م والشرح الكبير، أبي البركات سيدي أحمد الدردير، ج ١، ١٨، دار إحياء التراث العربي ، بيروت / لبنان .
- (٣) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع/ شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب، ج ١، ص ٨٧، طبعة دار المعرفة ، بيروت.
- (٤) كشف القناع على متن الإقناع ، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عن متن الإقناع ، موسى بن أحمد الحجاوي الصالحى ، ج ٢٣٠، ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى
- (٥) شرح كتاب النيل وشفاء العليل ، محمد بن يوسف أطفيش، ج ١، ص ٢٠٠، مكتبة الإرشاد جدة المملكة العربية السعودية ، طبعة ثالثة ، سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

تعريف الزيدية: الأذى الخارج من الرحم في وقت مخصوص والنقاء المتوسط فيه^(١)

عرفه الإمامية بأنه : الدم الأسود الغليظ الخارج من المرأة له دفع وتعلق به أحكام^(٢)



المطلب الثاني

الاستمتاع بالحائض بين الإباحة والتحریم

استمتاع الزوج بزوجه الحائض إما أن يكون ذلك بالجماع وإما أن يكون بالمباشرة فقط.

أولاً : الجماع في الفرج : اتفق جمهور الفقهاء وأهل العلم ، ولم يخالف في ذلك أحد أن وطء الحائض في الفرج حرام ، واستدلوا على ذلك بالقرآن والسنة والإجماع والمعقول :-

أولاً : القرآن :-

قوله تعالى " : وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ "

(١) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، أحمد بن يحيى بن المرتضى ، ج ٢ ، ص ١٣٠ ، طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت ، وشرح الأزهاري ، للإمام أحمد المرتضى ، ج ١ ، ص ١٤٩ ، غمضان صنعاء والتاج المذهب لأحكام المذهب ، أحمد بن قاسم العنسي الصنعاني ج ١ ، ص ٦١ مكتبة اليمن
(٢) الوسيلة إلى نيل الفضيلة ، للشيخ أبي حمزة الطوسي ، توفي سنة ٥٦٠ هـ ، تحقيق : محمد الحسوني ، ص ٥٦ ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، مكتبة السيد المرعشي ، مطبعة خيام والحدائق الناضرة ، للمحقق النجرائي ، ج ٣ ، ص ١٥١ ، تحقيق محمد تقي الايرواني ، جماعة المدرسين

وجه الدلالة: -

أن المقصود بالنهاي في الآية الكريمة ترك المجامعة ؛ لأن الحيض نجس وقذر ، والرجل والمرأة يتأذيان به ، وهذا الوصف أفاد لزوم اجتنابه ، وفيه غاية تحريم الوطء وعدم قربان الحائض^(١)

ثانياً السنة: -

-عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اصنعوا كل شيء إلا النكاح^(٢)

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن ، للشيخ أبو علي الفضل بن الحسين الطبرسي ، المجلد الأول ، ج ٢ ، ص ٢١١ ، ٢١٢ ، طبعة دار مكتبة الحياة بيروت ، الطبعة الأولى طبعة سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م وفي ظلال القرآن ، للشيخ سيد قطب ، المجلد الأول ، ج ٢ ، ص ٢٣٧ ، طبعة دار الشروق ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

سبب نزول هذه الآية : قيل سأل أبو الدحداح سيدنا محمد عن إتيان الحائض لأن قوماً من اليهود كانوا يجاورونهم بالمدينة وكانوا يجتنبون مؤاكلة النساء ومشاربتهن ومجالستهن في حال الحيض فأرادوا أن يعلموا حكمة في الإسلام فأجابهم الله بالآية وهو قوله تعالى " : ويسألونك عن المحيض إلخ " (يراجع) أحكام القرآن للجصاص ، أبي بكر أحمد بن علي الرازي ، ج ١ ، ٣٩٧ ، دار الكتب العلمية / بيروت لبنان / الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ومجمع البيان في تفسير القرآن ، ج ٢ ، ص ٢١١)

(٢) صحيح مسلم ، ج ١ ، ص ١٦٩ ، سنن ابن ماجه ، أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، ج ١ ، ص ٢١١ ، حديث رقم ٦٤٤ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / ط المكتبة العلمية بيروت / لبنان ، والأحاديث مزيلة بأحكام الألباني عليها، السنن الكبرى للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين ، ج ١ ، ص ٣١٣ ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، وط دار الفكر بيروت.

وجه الدلالة : دل على تحريم الوطء في الفرج حال الحيض وإباحة ما دون ذلك من وجوه الاستمتاع كالقبلة، أو المعانقة، أو اللمس، وغيرهم بعيداً عن موضع الأذى^(١)

- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه فقد بريء مما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم .

وجه الدلالة :-

دل الحديث على أن من أتى حائضاً فقد خالف ما أنزل الله تعالى من الحرمة فدل على حرمة وطء الحائض^(٢)



ثالثاً الإجماع :-

قد ثبت إجماع المسلمين والفقهاء تحريم إتيان المرأة في قبلها أثناء الحيض^(٣)

رابعاً المعقول :- من عدة وجوه:

الأول :-

أن منع الوطء في الحيض واعتزال مباشرة النساء للأذى فاخص بمكانه.

(١) نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي ابن

محمد الشوكاني، ج ١، ٣٤٨، ط دار الجيل / بيروت / لبنان

(٢) نيل الأوطار، ج ٦، ٢٣٨

(٣) نيل الأوطار، ج ١، ٣٤٨ والمعتبر في شرح المختصر، ج ١، ٣٥٥ و

شرح النيل، ج ١، ص. ٢٢٤

الوجه الثاني: -

ترفع أمر العلاقات بين الزوجين عن أن تكون شهوة جسد تقضي في لحظة إلى أن تكون وظيفة إنسانية ذات أهداف أعلى من تلك اللحظة.

الوجه الثالث: -

اللذة بين الزوجين تتعلق بإرادة الخالق في تطهير خلقه بعبادته وتقواه فالنهي بالاعتزال لأن الجماع ضار بعضوي التناسل ضرراً شديداً. (١)



(١) المغني ، ج ٣٤٨ / ١ ، في ظلال القرآن، ج ٢ ، ٢٣٧

المطلب الثالث

"حكم جماع الحائض عاماً بالتحريم"

أجمع الفقهاء على أن مباشرة الحائض مع العلم بالتحريم حرام ، يجب على من ارتكبها التوبة والرجوع إلى الله سبحانه وتعالى.

"أجمع المسلمون على تحريم وطء الحائض للآية الكريمة والأحاديث الصحيحة ، من فعل ذلك فقد أتى كبيرة. (١)

حكم تكفير من جامع زوجته عمداً في الحيض

اختلف الفقهاء في تكفير من جامع زوجته الحائض عمداً على رأيين: -

الرأي الأول : ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية (٢) والمالكية (٣) والشافعية (٤) والحنابلة (٥) والإمامية (٦) إلى أن من جامع زوجته وهي حائض عمداً مختاراً مع العلم بالتحريم فإنه لا يكفر بهذا الفعل .

(١)المجموع شرح المذهب / محيي الدين بن شرف النووي ، ج ٢ ، ٣٨٩ مع تكملة الثانية للشيخ / محمد نجيب المطيعي / ط دار الفكر / بيروت طبعة أولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م -

(٢)البحر الرائق ، ج ١ ، ٢٠٧

(٣)الفواكه الدواني / أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفاوي / ج ١ ، ص ١٤١ على رسالة أبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني المالكي / ط /دار المعرفة / بيروت / لبنان

(٤)مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج / شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني / ج ١ ، ١٠ / دار الكتب العلمية / بيروت لبنان / ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م والإقناع ، ج ١ ، ١٥٤ والمجموع ، ج ٢ ، ٣٨٩

(٥)المغني ، ج ١ ، ٣٤٨

(٦)المختصر النافع ، للإمام أبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الهذلي الحلبي ، ص ٣٤ ط / دار الزهراء بيروت - لبنان ، ط / الثالثة ، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

قال الشوكاني^(١) وغير المستحل إن كان جاهلاً أو ناسياً لوجود الحيض ، أو جاهلاً لتحريمه ، أو مكرها فلا إثم عليه ولا كفارة ، وإن وطأها عالماً بالحيض والتحريم ارتكب معصية التوبة^(٢).

الرأي الثاني:-

ذهب بعض الإباضية^(٣) والحسن البصري^(٤) إلى أن من جامع زوجته في الحيض عامداً عالماً بالتحريم فقد كفر بما أنزل على محمد (جاء في شرح النيل والصحيح أنه يكفر وأن ذلك كبيرة^(٥))

استدل أصحاب هذا الرأي القائلين بكفر من جامع زوجته في الحيض

السنة:- ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : "من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهنا فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد."

(١) الشوكاني هو : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني الصنعاني ، إمام الأئمة ، سند المجتهدين والحفاظ ، شيخ الإسلام ، ترجمان القرآن وعلم الزهاد ، شيخ الرواية والسماعة عالي الإسناد ، ، وله كثير من المؤلفات في كثير من العلوم ، ولد في ذي الحجة ١١٧٢ هـ في بلده هجره شوكان وتوفي جمادى الآخرة ١٢٥٠ هـ ، ، الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب خير الدين الزركلي ، ج ٣ ، ٩٥٣ ، دار العلم للملايين / بيروت / لبنان والفتح المبين في طبقات الأصوليين / للشيخ عبد الله مصطفى المراغي ، ج ٣ ، ١٤٠ ، مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م /

(٢) نيل الأوطار ، ج ١ ، ٢٧٨ .

(٣) شرح النيل ، ج ١ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

(٤) البحر الزخار ، ج ١ ، ١٣٧ .

(٥) شرح النيل ، ج ١ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ وجاء فيه " فمن فعله لا باعتقاد حله فإن فعله نيسيان أو جهل بحيضتها لم تلزمه كفارة ولا إثم لزمه والكفر يعلم به أي يحيض وعمد ، شرح النيل ، ج ١ ، ٣٥٥ .

وجه الدلالة : أفاد الحديث كفر من جامع زوجته في الحيض فيكون نصاً لا يجب العدول فيه.

المناقشة : لا نسلم لكم صحة الحديث في سنده من به ضعف فلا تقوم به حجة^(١)

الرأي الأول بالقبول: -

من خلال ما تقدم من عرض للرأيين السابقين يبدو أن الراجح في هذه المسألة ذهب إليه جمهور الفقهاء^(٢) بعدم تكفير من باشر زوجته في الحيض عالماً عامداً ، وأنه يجب التوبة والاستغفار ؛ لأنه أتى ذنباً عظيماً نص على كبرها كما أن ما أستند إليه المخالف من أدلة أمكن مناقشتها بذلك عدم صلاحيتها للاحتجاج بها والقول برجحان القول الأول.



(١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف / علاء الدين أبي الحسن علي ابن سليمان بن أحمد المرادوي، ج ١ ، / ٣٣٠ دار إحياء التراث العربي / بيروت / لبنان.

(٢) البحر الزخار ، ج ١ ، ١٣٧

المبحث الثاني مواضع الاستمتاع بالحائض

يشتمل على عدة مطالب:-

المطلب الأول: حكم مستحل الجماع بالحائض.

المطلب الثاني: إباحة الاستمتاع فوق السرة وتحت الركبة.

المطلب الثالث: حكم الاستمتاع بالحائض بما بين السرة والركبة.

المطلب الرابع: مباشرة الحائض زوجها.

المطلب الأول

حكم مستحل الجماع بالحائض

اختلف الفقهاء في مستحل الجماع أثناء الحيض هل يكفر أم لا
على رأيين :-

الرأي الأول: ذهب الجمهور من الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) والظاهرية^(٥) والزيدية^(٦) والإمامية^(٧) والإباضية^(٨) إلى أن من استحل مباشرة زوجته الحائض فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم.

- (١) البحر الرائق ، ج ١ ، ٢٠٧ وحاشية ابن عابدين ، محمد أمين ابن عمر بن عبد العزيز عابدين دمشق ، ج ١ ، ٣٢١ مؤسسة التاريخ العربي / بيروت / لبنان / طبعة أولى ١٤١٩ / ١٩٩٨ م ، المبسوط ، ج ٣ ، ١٥٢ .
- (٢) الفواكه الدواني ، ج ١ .
- (٣) المجموع ، ج ٢ ، ٣٨٩ ، والافتاح ، ج ١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ حاشية قليوبي على جلال الدين المحلي على المنهاج ، أحمد بن أحمد بن سلامة أبو العباس شهاب الدين القليوبي ، ج ١ ، ١١٦ ، / دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، حاشية عميرة على جلال الدين المحلي على المنهاج / دار إحياء الكتب العربية عيسى إلياس وشركاه .
- (٤) المغني ، ج ١ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ وكشاف القناع ، ج ١ ، ٢٣٦ .
- (٥) المحلي ، ج ٢ ، ١٧٦ .
- (٦) البحر الزخار ، ج ١ ، ١٣٧ ونيل الأوطار ، ج ١ ، ٢٧٨ .
- (٧) مسالك الإفهام في شرح شرائع الإسلام ، لزين الدين بن علي العاملي الجبعي ، ج ١ ، ١٤١ ، ط / مؤسسة الوفاء بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- (٨) شرح النيل ، ج ١ ، ٣٥٥ .

الرأي الثاني: -

ذهب أصحاب هذا الرأي بين مستحل الحرام لذاته وبين مستحل الحرام لغيره ، إذا اعتقد الحرام لذاته حلالاً فإنه يكفر إذا ثبتت حرمة بدليل مقطوع به ، أما إذا اعتقد الحرام لغيره حلالاً فإنه لا يكفر ، سواء ثبتت حرمة بدليل مقطوع به أم لا ، وبناء على هذه التفرقة فإن من جامع زوجته الحائض معتقداً حل مباشرتها فإنه لا يكفر.

"الأدلة"

استدل أصحاب القول الأول القائل بكفر مستحل الجماع في الحيض من السنة.

ما روي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " :من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد." (١)

وجه الدلالة - : دل الحديث على كفر من استحل وطء الحائض لأنه نص صريح.

استدلال الرأي الثاني: -

التفرقة بين الحرام لذاته الذي ثبتت حرمة بدليل مقطوع به فيكفر مستحله ، وبين الحرام لذاته الذي ثبتت حرمة بدليل ظني كذا الحرام لغيره لا يكفر مستحله.

ولا يفتي بتكفير مستحله ؛ أن المسألة إذا كان فيها وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع فعلى المفتي أن يميل إلى ذلك الوجه. (٢)

مناقشة أدلة الرأي الثاني: -

(١) سبق تخريجه ص

(٢) البحر الرائق ، ج ١ ، ٢٠٧ وحاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ٣٢١

الرأي الثاني من التفرقة بين مستحل الحرام لذاته ومستحل الحرام لغيره لا دليل عليها فتكون غير مقبولة ، كما أنها تعارض الحديث الوارد في محل النزاع والذي لم يفرق بين مستحل الحرام لذاته ومستحل الحرام لغيره.

الرأي الأولى بالاتباع: -

بعد عرض لآراء الفقهاء في هذه المسألة الرأي الراجح هو قول جمهور الفقهاء من كفر مستحل الجماع في الحيض لأنه الأقوى، وقول النبي صلى الله عليه وسلم من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد.

ما ذهب إليه أصحاب الرأي المخالف من التفرقة بين مستحل الحرام لعينه ومستحل الحرام لغيره حيث ذهب إلى تكفير الأول دون الثاني في هذه التفرقة لا دليل عليها ؛ لأنها غير مقبولة ، القول برجحان الرأي الأول.



المطلب الثاني

حكم مباشرة الحائض بما فوق السرة وتحت الركبة

اختلف الفقهاء في حكم مباشرة الحائض والاستمتاع بها بما فوق السرة وتحت الركبة على رأيين: -

الرأي الأول :- ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣)

(١) بدائع الصنائع ، ج ٥ ، ١٧٨ وتبيين الحقائق ، ج ١ ، ٥٨ ، ٥٩ وحاشية الشلبي ، للإمام شهاب الدين بن أحمد شلبي بهامش الحقائق ، ج ١ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ط / الثانية ، دار الكتاب الإسلامي

(٢) مواهب الجليل ، ج ١ ، ٣٧٣ والقرطبي ، ج ١ ، ٩٩٩ ، دار أحياء الكتب العربية

(٣) المجموع ، ج ٢ ، ٣٩٣ ، شرح جلال الدين الحلبي على المنهاج ، ج ١ ، ١٠٠ ، ط / دار أحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي، حاشية البيجوري ، إبراهيم البيجوري على بن قاسم / ج ١ ، ١١٩ ، مصطفى الياس الحلبي والمهذب ، أبي إسحاق إبراهيم بن علي الفيروز آبادي الشيرازي، ج ١ ، ٥٩ / ط دار إحياء التراث العربي / بيروت / لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م وحاشية فتح المعين ، زين الدين بن عبد العزيز المليباري ، ج ١ ، ٧٠ ، ط / دار الفكر - بيروت - لبنان و العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني الشافعي ، ج ١ ، ٢٩٥ ، ط / دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان وإعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين / البكري بن السيد شطا الدمياطي أبو بكر، ج ١ ، ٧٠ ، طبعة دار إحياء التراث العربي / بيروت / لبنان / الطبعة الرابعة ١٤١٢ هـ / ١٩٩١م - م، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج/شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حجر الهيتمي وهو شرح على كتاب منهاج الطالبين أبي زكريا بن شرف النووي ج ١ ، ٣٨٩ / دار إحياء التراث العربي / بيروت / لبنان ، وحواشي الشرواني ، وابن القاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، الشيخ / عبد الحميد الشرواني ، =

سبب الخلاف: -

سبب الخلاف في المسألة اختلاف الفقهاء في المراد بالاعتزال في قوله " فَاَعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ^(١) " ورد فيه وجهان: -

الأول: - اعتزال جميع بدنها أن يباشره بشيء من بدنه.

الثاني: - اعتزال وطئها دون غيره ^(٢)

في زمن الحيض إن حملته على المصدر ، أو في محل الحيض إن حملته على اسم المكان. ^(٣)

من حمل المحيض على المصدر ذهب إلي اعتزال جميع بدنها، ومن حمل لفظ المحيض على اسم المكان ذهب إلى اعتزال وطئها دون غيره.

"الأدلة"

أدلة الرأي الأول : استدل القائلون بجواز مباشرة الحائض بما فوق السرة وتحت الركبة بالكتاب والسنة والأثر والإجماع:

- أولاً الكتاب :- قوله تعالى : " فَاَعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ^(٤) " وجه الدلالة: -

(١) سورة البقرة ، جزء من آية ٢٢٢

(٢) الحاوي الكبير ، ج ١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦

(٣) الجامع لأحكام القرآن/ أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، ج ١

، ٩٩٩ دار إحياء التراث العربي / بيروت / لبنان ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

وأحكام القرآن للجصاص ، ج ١ ، ٤٠٧

(٤) سورة البقرة ، جزء من آية ٢٢٢

المحيض في الآية وطنها في الفرج دون غيره ، فيجوز مباشرة الحائض بما فوق السرة وتحت الركبة ، كما تجوز مؤاكلتها ومشاربتها^(١)

ثانياً السنة: -

- ما روي عن أنس بن مالك أن اليهود كانت إذا حاضت منهم المرأة أخرجوها من البيت ولم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيت فسئل رسول الله عن ذلك فأنزل الله عز وجل " : وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ " فقال " : جامعوهن في البيوت واصنعوا كل شيء إلا النكاح " ، فقالت اليهود " : ما يريد هذا الرجل أن يدع شيئاً من أمرنا إلا خالفنا عليه. " ^(٢)

وجه الدلالة: -

أفاد الحديث جواز الاجتماع مع المرأة في البيت ، وجواز مباشرتها ما عدا الجماع.

(١) الحاوي الكبير، ج ١، ٤٦٦ والمجموع، ج ٢، ٣٩٣ والقرطبي، ج ١، ٩٩٩
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٣، ٢١١ وسنن النسائي / أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ج ٥، ٣٤٥، رقم / ٩٠٩٧ ط المكتبة العلمية بيروت لبنان، صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حاتم التميمي، ج ٤، ١٩٥، ١٩٦، رقم ١٣٦٢، تحقيق / شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت / الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، سبل السلام / محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، ج ١، ١٣٨، تحقيق / محمد عبد العزيز الخولي / دار إحياء التراث العربي / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى، الطبعة الرابعة سنة ١٣٧٩ هـ

- عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ناوليني الخمرة من المسجد قالت : قلت إني حائض ، قال : إن حيضتك ليست في يدك." (١)

- عن ميمونة (٢) زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يباشر المرأة من نساءه وهي حائض إذا كان عليها إزار يبلغ أنصاف الفخذين أو الركبتين محتجزة به (٣)

وجه الدلالة: -

أفاد الحديثان جواز مؤاكلة الحائض ومجالستها والنوم معها في فراش واحد ومباشرتها بما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر ، أو القبلة ، أو

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٣ ، ٥٠٩ وصحيح ابن حبان ، ج ٤ ، ١٩١ ، رقم ١٣٥٧ ، الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، ج ٢ ، ١٦٤ رقم ٢٧/ دار الشهاب القاهرة

(٢) ميمونة : بنت الحارث بن حرث الهلالية ، وهي زوج النبي ، وكان اسمها برة فسمها النبي ميمونة ، وهي خالة خالد بن الوليد ، تزوجها النبي بعد زوجها سنة سبع في عمرة القضاء في ذي القعدة وتزوجها بعد صفة وهو حلال في قبة لها ، وماتت بسرف ، ودفنت هناك سنة ٥١ هـ وصلي عليها ابن عباس (أسد الغابة في معرفة الصحابة / عز الدين بن الأثير أبي الحسن على بن محمد الجزري / ج ٥ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ رقم ٧٣٠٦ / تحقيق / خليل مأمون شيجا / دار المعرفة بيروت - لبنان / الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

(٣) صحيح ابن حبان ، ج ٤ ، ٢٠١ ، رقم ١٣٦٥ والفتح الرباني ، ج ٢ ، ١٥٩ وباب الحيض ، رقم شرح معاني الآثار / أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، ج ٣ ، ٣٦ / دار المعرفة بيروت / لبنان ، مسند الإمام أحمد بن حنبل / أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ، ج ٦ ، ٣٣٦ تحقيق / شعيب الأرنؤوط / مؤسسة قرطبة القاهرة ، شرحه أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين ط / دار الحديث القاهرة / طبعة أولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م النسائي ، ج ١ ، ص ١٥١ ، رقم ٢٨٧ ، باب مباشرة الحائض ، رقم ١٨٠ ، قال الألباني صحيح

المعانقة ، أو اللمس ، أو غير ذلك ، هذا الحكم في حق أمهات المؤمنين وفي حق جميع النساء^(١)

ثالثاً الأثر- : عن أحد نفر الذين أتوا عمر بن الخطاب وكانوا ثلاثة فسألوه : ما للرجل من امرأته إذا أحدثت ؟ يعنون الحيض ، فقال سألتموني عن شيء ما سألتني عنه أحد منذ سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال " : له منها ما فوق الإزار من التقبيل والضم ولا يطلع على ما تحته^(٢) " وجه الدلالة : دل الأثر على جواز مباشرة الحائض فيما فوق الإزار من التقبيل وغيره .

رابعاً الإجماع : أجمع المسلمون على جواز مباشرة الحائض بما فوق السرة وتحت الركبة، المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر أو القبلة والمعانقة واللمس أو غير ذلك حلال باتفاق العلماء^(٣)

أدلة الرأي الثاني:-

(١) نيل الأوطار ، ج ١ ، ٢٧٩ ، تحفة الأحوذى / بشرح جامع الترمذى / محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبي العلا ، ج ١ ، ٣٥٠ / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان ، عون المعبود شرح سنن أبي داود / أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى أبو الطيب ، ج ١ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ / تحقيق / عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة / الطبعة الثانية سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

(٢) مصنف عبد الرزاق / أبي بكر بن همام الصنعاني ومعه كتاب الجامع معمر بن راشد الأزدي

(٣) رواية الإمام عبد الرزاق الصنعاني / ج ١ ، ٣٢٣ ، باب مباشرة الحائض ، تحقيق عبد الرحمن الأعظمي ، / المكتبة الإسلامية / بيروت لبنان / الطبعة الثانية ١٤٠٣ / ١٩٨٣ م .

استدل القائلون بعدم مباشرة الحائض بما فوق السرة وتحت الركبة بالكتاب والسنة: -

أولاً الكتاب : قوله تعالى " : فَاعْتَرِزُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ " (١)

وجه الدلالة : دلت الآية أن المراد اعتزال جميع بدن المرأة أن يبائسها بشيء من بدنه لعموم اللفظ (٢)

مناقشة هذا الاستدلال : لا نسلم لكم أن المراد اعتزال جميع بدن الحائض ومن ثم عدم جواز مباشرتها فيما بين السرة والركبة ، لأن قوله تعالى " فَاعْتَرِزُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ " يحتمل أمران

الأول : اعتزال بدنها الثاني : اعتزال موضع الدم (٣)

والمراد هو المعنى الثاني لأمرين: -

الأمر الأول : أنه لو أراد الحيض أي المصدر لكان أمراً باعتزال النساء في مدة الحيض ، والإجماع بخلافه.

الأمر الثاني : أن سبب نزول الآية أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة اعتزلوها فلم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيت ، فسأل أصحاب النبي ، فنزلت هذه الآية فقال " اصنعوا كل شيء إلا النكاح " ، وهذا تفسير لمراد الله تعالى ، ولا تتحقق مخالفة اليهود بحملها على المصدر وهو إرادة الحيض؛ لأنه يكون موافقاً لهم (٤) وأما السنة فقد استدلوأ بحديث: -

(١) نيل الأوطار ، ج ١ ، ٢٧٨ .

(٢) سورة البقرة جزء من آية ٢٢٢ .

(٣) الحاوي الكبير ، ج ١ ، ٤٦٦ .

(٤) الجامع القرطبي ، ج ١ ، ٩٩٩ والمغني ، ج ١ ، ص ٤٦٠ ، ٤٦١ .

ما روي عن عائشة أم المؤمنين قالت " : كنت إذا حضت نزلت عن المثل - أي الفراش - على الحصير فلم تقرب رسول الله ولم نذن منه حتى نظهر^(١) ".

وجه الدلالة: -

هذا الحديث يفيد عدم جواز الاقتراب من الحائض ، ومن ثم عدم مباشرتها والاستمتاع بها بما فوق السرة وتحت الركبة.

مناقشة هذا الاستدلال: -

هذا الخبر ضعيف وفيه من هو ليس بالمشهور الخبر من طريق أبي إيمان كثير بن اليمان وهو ليس بالمشهور عن أم ذرة وهي مجهولة فسقط^(٢)

مناقشة ما نسب إلى ابن عباس من وجهين: -

الأول : لا نسلم صحة ما نسب بعدم جواز مباشرة الحائض فيما فوق السرة وتحت الركبة ، وعلى فرض صحته فقد روي عنه رضي الله عنهما الرجوع عن قوله ، فقد قالت له خالته ميمونة : أراغب أنت عن سنة محمد صلى الله عليه وسلم فرجع^(٣).

(١)المحلى/ أبي محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم، ج ٢، ١٧٧/ تحقيق / أحمد محمود شاكر / دار الجيل / بيروت / لبنان

(٢)المحلى ، ج ٢، ١٧٧

(٣)القرطبي ، ج ١، ٩٩٩ ، قد روي عن بدرة مولاة ابن عباس قالت بعثتني ميمونة بنت الحارث وحفصه بنت عمر إلى امرأة ابن عباس رضي الله عنها وكانت بينهما قرابه من جهة النساء فوجدت فراشه معتزلاً فراشها فظننت أن ذلك عن الهجران فسألته فقالت : إذا طمئت اعتزل فراشي فرجعت فأخبرتها بذلك - أي ميمونة - فردتني إلى ابن عباس وقالت : تقول لك أمك : أراغب عن سنة رسول الله ؟ لقد كان رسول الله ينام مع المرأة من نسائه وإنها =

الوجه الثاني : ورد أثر بخلاف ما نقل عنه ، قد روي عن ابن عباس أنه سئل عما يحل من المرأة وهي حائض لزوجها ، قال سمعنا والله أعلم إن كان قاله رسول الله فهو كذلك " : يحل ما فوق الإزار (١) "

الرأي المختار: -

من خلال ما تقدم من عرض لأدلة الفريقين الرأي الراجح هو رأي جمهور الفقهاء ؛ لقوة الأدلة، وضعف ما استدلل به المخالف ، وما ورد على أدلة الجمهور من مناقشات أمكن ردها ، وما نقل عن ابن عباس روي عنه خلافه ، كما أن خالته ميمونة روت رجوعه عن قوله .

=حائض وما بينها وبينه إلا ثوب لا يجاوز الركبتين ثم قال : وهذا إن صح عن ابن عباس فإنما كان ذلك على معني الراحة من مضاجعة المرأة في هذه الحالة ، (أحكام القرآن لابن العربي ، ج ١ ، ١٦٣)
(١)الفتح الرباني ، ج ٢ ، ١٥٩ ، رقم ١٥ كتاب الحيض

المطلب الثالث

حكم الاستمتاع بالحائض بما بين السرة والركبة

اختلف الفقهاء في حكم استمتاع الرجل زوجته الحائض من غير وطء على ثلاثة آراء: -

الرأي الأول: -

ذهب أبو حنيفة^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤)،

- (١) بدائع الصنائع، ج ٥، ١٧٨ والبحر الرائق، ج ١، ٢٠٧ وحاشية ابن عابدين، ج ١، ٣٢٤ والفتاوى الهندية، ج ١، ص ٤٤ ومجمع الأنهر، ج ١، ٥٣،
(٢) بداية المجتهد، ج ١، ٤٩ وحاشية الدسوقي، ج ١، ١٧٣ والشرح الكبير، ج ١، ١٧٣.
(٣) المجموع، ج ٢، ٣٩٢، ٣٩٣ والحاوي الكبير، ج ١، ٤٧٢ والمهذب ج ١، ٥٩ ومغني المحتاج، ج ١، ١١٠ والمنهاج، ص ٩ ومنهج الطلاب وعمدة المفتن لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ص ٧، ط / شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر وجلال الدين المحلي على المنهاج، ج ١، ١٠٠ وحاشية البيجوري على ابن القاسم، ج ١، ١٩٩ وحاشية البجيرمي على الخطيب / سليمان بن محمد البجيرمي، ص ٥٣٧، ٥٣٨، ط / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م - م و نهاية المحتاج، ج ١، ٣٣١، ١٥٤ وروضة الطالبين، ج ١، ٢٤٩ والأم، ج ١، ٧٦.
(٤) الإنصاف، ج ١، ٣٣٠ والمغني، ج ١، ص ٤٦٠ وكشاف القناع، ج ١، ص ٢٣٥.

والزيدية^(١) إلى حرمة مباشرة المرأة الحائض فيما بين السرة والركبة ، وعطاء ، وشريح^(٢) ، وطاووس^(٣)

(١) البحر الزخار ، ج ١ ، ١٣٧ والروض النضير ، ج ١ ، ٣٥١ والتاج المذهب

، ج ١ ، ٦٥

(٢) شريح : هو القاضي الفقيه أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم ،

الكندي ، قاضي الكوفة ، ويقال : هو من أولاد الفرس وهو ممن أسلم في حياة

النبي وانتقل من اليمن زمن الصديق ، حدث عن خلق كثير وحدث عنه خلق

كثير ، وولاه سيدنا عمر قضاء الكوفة فقام على ذلك سنتين سنة وقد قضى

بالبصرة سنة وهو ثقة ، وكان شاعراً قانفاً ، قال سيدنا علي في حقه : أنت

أقضي العرب ، عاش مائة وعشر سنين ومات بالكوفة) سير أعلام النبلاء /

محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله ، ج ٤ ، ١٠٠ -

١٠٦ تحقيق ، شعيب الأرنؤوط / ط مؤسسة الرسالة / بيروت ، الطبعة

التاسعة ١٤١٣ هـ ، والأعلام ، ج ٣ ، ص ١٦١

(٣) طاووس : هو طاووس بن كيسان الخولاني الهمداني ولد سنة ٣٣ هـ - ١٠٦ هـ

٦٥٣ م / ٧٢٤ م ، وهو فقيه قنوة عالم اليمن أبو عبد الرحمن الفارسي ثم

اليمن الجندي الحافظ ، من أبناء الفرس الذين جهزهم كسري ، ولد في خلافة

عثمان رضي الله عنه ، وكان من أكابر التابعين تفقهاً في الدين ورواية

الحديث ، ومولده ومنشأه في اليمن ، لازم ابن عباس مرة ، وهو معدود من

كبراء أصحابه ، روي عنه كثير ، وحديثه في دواوين الإسلام ، هو حجة

باتفاق ، توفي يوم التروية من ذي الحجة وهو حاج وقبره شرقي دمشق ، (

الأعلام ، ج ٣ ، ٢٢٤ وسير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٣٨ - ٤٥ ، رقم ١٣

الرأي الثاني: -

ذهب محمد بن الحسن^(١)، واصبغ^{(٢)(٣)}، ووجه عند الشافعية،^(٤) والحنابلة،^(٥) والظاهرية^(٦) والزيدية^(٧) والإمامية،^{(٨)(٩)}

(١) بدائع الصنائع، ج ١، ٢٠٧، ٢٠٨ وتبيين الحقائق، ج ١، ٥٧ والبحر الرائق، ج ١، ٢٠٨.

(٢) صبغ: هو ابن سعيد بن نافع، الشيخ الكبير، مفتي الديار المصرية وعالمها، أبو عبد الله الأموي مولاهم المصري المالكي، مولده بعد الخمسين ومائة، طلب العلم وهو شاب كبير، روي عن كثير، صاحب سنة، كان من أولاد عبيد المسجد، كان بنو أمية يشتركون للمسجد عبيداً يخدمونه فأصبغ من أولاد أولئك وكان مضطرباً بالفقه والنظر توفي لأربع بقين من شوال سنة ٢٢٥ هـ / ٨٤٠ م، (الأعلام، ج ١، ٣٣٣ وسير أعلام النبلاء، ج ١٠، ٦٥٦، رقم. ٢٣٧).

(٣) المنتقى شرح موطأ الإمام مالك / للإمام الباجي، ج ١، ١١٧/ دار الكتاب العربي بيروت - لبنان، ط / الثالثة، سنة ١٤١٣ هـ / ١٩٨٣ م.

(٤) المجموع، ج ٢، ٣٩٣، ٣٩٤ والعزير، ج ١، ٢٩٧ ونهاية المحتاج، ج ١، ٣٣١.

(٥) المغني، ج ١، ٤٦٠، والكافي في فقه أحمد بن حنبل، موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد، ج ١، ٨٦ ط دار الغد الجديدة والإنصاف، ج ١، ٣٣٠.

(٦) المحلي، ج ٢، ١٧٦.

(٧) البحر الزخار، ج ١، ١٣٧ ونيل الأوطار، ج ١، ٢٧٨.

(٨) شرائع الإسلام، ج ١، ١٨٠ والمعتبر، ص. ٢٢٤.

(٩) مجاهد: هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر مولى مخزوم المكي / المقرئ، المفسر الحافظ، توفي سنة مائة وقيل اثنتين ومائة، وقيل: أربع ومائة، وهو شيخ القراء والمفسرين في عصره إلى أخذ التفسير عن ابن عباس قراءة عليه ثلاث مرات، تنقل في الأسفار وأستقر بالكوفة وكان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب إليها (الأعلام، ج ٥، ص ٢٧٨ وطبقات الفقهاء، ج ١، ص ٥٨).

ومجاهد،^(١) والحكم^(٢) وأبو ثور وابن المنذر^(٣)، وداود، والهادي^(٤)

(١) الحكم : هو الحكم بن عينية ، مولى كندة ولد هو وإبراهيم النخعي في ليلة واحدة ، لكنه تفقه بإبراهيم ومات سنة خمس عشرة ومائة وكان ألقبه عصره ، (طبقات الفقهاء / إبراهيم الشيرازي أبو إسحاق، ج ١ / ٨٣ تحقيق / خليل الميس / ط / دار القلم بيروت / لبنان

(٢) أبو ثور : هو إبراهيم بن خالد الإمام الحافظ الحجة المجتهد ، مفتي العراق ، أبو ثور الكلبي البغدادي الفقيه ويكنى أبا عبد الله ولد في سنة سبعين ومائه وسمع من كثير وروي عنه كثير ، وهو ثقة مأمون أحد الفقهاء وهو فقيه وعالم وورع ، صنف الكتب وفرع على النسب، عاش سبعين سنة أو أكثر ، (سير أعلام النبلاء ، ج ١٢ ، ص ٧٢ ، ٧٣ ، رقم ١٩ ، تهذيب التهذيب ، المجلد الثاني عشر ، ص ٥١ ، رقم ٢٠١ ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ ، دار صادر بيروت)

(٣) ابن المنذر : هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الفقيه ، وهو فقيه مجتهد ، نزيل مكة ، كان شيخ الحرم بمكة ، ولد سنة ٢٤٢ هـ / ٧٥٦ م ، ولد في حدود موت أحمد بن حنبل ، كان صاحب التصانيف ، روي عن خلق كثير ، وعداده في فقهاء الشافعية ، متمكن في الحديث وله اختيار فيه ، مات بمكة ، سنة ٣٠٩ هـ - ٩٣١ م ، وله من التحقيق في كتبه ما لا يقار به فيه أحد ، (سير أعلام النبلاء ، ج ١٤ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ والإعلام ، ج ٥ ،) ٢٩٤

(٤) الهادي : يحيى بن القاسم بن إبراهيم الحسني العلوي الرسي ولد ٢٢٠ هـ / ٨٣٥ م ، إمام زيدي ولد بالمدينة ، كان يسكن أرض الحجاز ، نشأ فقيهاً عالماً ورعاً فيه شجاعة وبطولة وصنف كتباً منها " : أحكام في الحلال والحرام ، والسنن والأحكام ، خطب بأمر المؤمنين بعد مبايعة القبائل له ، لقب بالهادي إلى الحق ، وفتح نجران وأقام بها مدة ، ملك صنعاء سنة ٢٨٨ هـ ، وامتد ملكه ، ضربت السكة باسمه عاجلته الوفاة بصعده ودفن بجامعها وكان قوي الساعد ، يمسك الحنطة بيده فيطحنها توفي سنة ٢٩٨ هـ - ٩١٢ م ، (الإعلام ، ج ٨ ،) ١٤١ .

والناصر^(١) إلى القول بجواز مباشرة الحائض فيما بين السرة والركبة من غير وطء.

الرأي الثالث:-

لأبي العباس البصري^(٢)، ووجه للشافعية^(٣) إن وثق بالمباشرة تحت الإزار بضبط نفسه عن الفرغ لضعف شهوة أو شدة ورع جاز وإلا فلا يجوز. سبب الخلاف في هذه المسألة:-

سبب اختلافهم^(٤) ظواهر الأحاديث الواردة في ذلك، والاحتمال الذي في مفهوم آية الحيض، وذلك أنه ورد في الأحاديث عن عائشة

(١)الناصر : ولد سنة ٢٢٥ هـ / ٨٤٠ م ، هو الحسن بن علي الحسن بن عمر بن زين العابدين العلوي الهاشمي ، أبو محمد ، ثالث ملوك الدولة العلوية بطبرستان ، كان شيخ الطالبين وعالمهم ، مولده بالمدينة ، اتفق الزيدية والامامية على نعتة بالامامة وتجاذبه ولي الامامة ، خرج إلى بلاد الديلم فأقام بها ثلاث عشرة سنة وكان أهلها مجوساً ، فأسلم منهم عدد وافر وبني في بلادهم المساجد ، ونشر بينهم المذهب الزيدي ولقب بالناصر بعد أن استولى على طبرستان بجيش عدده ألف سنة ٣٠١ هـ ، وكان يدعي الأطروش لصمم أصابه من ضربة سيف في معركة ، وكان شاعراً مقلداً علامه إماماً في الفقه والدين ، توفي بطبرستان سنة ٣٠٤ هـ - ٩١٧ م ، (الأعلام ، ج ٢ ، ٢٠٠ ومعجم المؤلفين ، ج ٣ ، ٢٥٢)

(٢)أبو العباس البصري : وهو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي الثمالي البصري النحوي ، اللغوي الفاضل ، الإمامي المقبول القول ، هو شيخ أهل النحو ، وحافظ علم العربية كان من أهل البصرة ، وسكن بغداد ، وكان عالماً فاضلاً ، موثقاً به في الرواية وحسن المناظرة ، مليح الأخبار ، وكثير النوادر توفي سنة ٢٨٥ هـ ببغداد ودفن في مقبره باب الكوفة في دار اشتريت له (الكنى والألقاب للشيخ عباس القمي ، ج ٣ ، ١٣٥ - ١٣٨ ، ط مؤسسة الوفاء ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .)

(٣)المجموع ، ج ٢ ، ٣٩٤ ونهاية المحتاج ، ج ١ ، ٣٣١

(٤)صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٣ ، ٢٠٣ فتح الباري شرح صحيح البخاري / أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، ج ١ ، =

وميمونة وأم سلمة أنه عليه الصلاة والسلام كان يأمر إذا كانت إحداهن حائضاً أن تنتشر عليها إزارها ثم يباشرها وورد عنه أيضاً قوله " أصنعوا كل شيء بالحائض إلا النكاح "

الاحتمال في آية الحيض فهو تردد في قوله تعالى " قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ (١) " بين أن يحمل على عمومه إلا ما خصه الدليل أو أن يكون من باب العام أريد به الخاص بدليل قوله تعالى " هو أذى " والأذى إنما يكون في موضع الدم فمن كان المفهوم عنده العموم أي كان يحيل هذا القول على عمومه حتى يخصه الدليل ، استثنى من ذلك ما فوق الإزار بالسنة ، إذ المشهور هو تخصيص الكتاب بالسنة ومن كان عنده من باب العموم أريد به الخاص رجح هذه الآية على الآثار المانعة مما تحت الإزار ، ومن الناس من جمع بين هذه الآثار وبين مفهوم الآية على هذا المعنى ، وهو كونه أذى ، فحمل أحاديث المنع لما تحت الإزار على الكراهية ، وأحاديث الإباحة ومفهوم الآية على الجواز ، ورجحوا تأويلهم : بأنه قد دلت السنة أنه ليس من جسم الحائض شيء نجس إلا موضع الدم ، وذلك أن رسول الله سأل عائشة أن تناوله الخمرة وهي حائض فقالت : إني حائض ، فقال عليه الصلاة والسلام " إن حيضتك ليست في يدك. "

"الأدلة"

أدلة الرأي الأول : استدل القائلون بحرمة مباشرة المرأة فيما بين السرة والركبة بالكتاب والسنة والمعقول:

أولاً : من الكتاب : قوله تعالى " وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ. (٢) "

= ٤٨٥، ٤٨٤، رقم ٣٠٣، ٣٠٢ دار المعرفة / بيروت ١٣٧٩ / هـ، وصحيح

ابن حبان ، ج ٤، ١٩٩ ، رقم ١٣٦٤ وبداية المجتهد ، ج ١، ٤٩، ٤٨، ٤٧

(١) سورة البقرة - جزء من آية (٢٢٢)

(٢) سورة البقرة - جزء من آية (٢٢٢)

وجه الدلالة: -

قد انتظمت الدلالة على حظر ما تحت^(١) الإزار من وجهين : أحدهما قوله " : فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ " ظاهره يقتضى لزوم اجتنابها فيما تحت الإزار^(٢) وفوقه فلما اتفقوا على إباحة الاستمتاع منها بما فوقه ، سلمنا للدلالة وحكم الخطر قائم فيما دونه إذ لم تقم الدلالة عليه ، والوجه الآخر قوله " وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ " وذلك في حكم اللفظ الأول ، في الدلالة على مثل ما دل عليه ، فلا يخص منه عند الاختلاف إلا ما قامت الدلالة عليه.

كما حملت الآية على حماية الذرائع ، وخص الحكم وهو التحريم بموضع العلة ، وهو الفرج ؛ ليكون الحكم طبعاً للعلة بتقدير العلة إذا أوجبته خاصة^(٣) ، كما أن هذه الآية من باب العام الذي يبقى على عمومته ، إلا من خصصه الدليل ، وقد وردت أحاديث تفيد تخصيص هذا العام.^(٤)

(١) أحكام القرآن للجصاص ، ج ٢١ ، ٢ ومفاتيح الغيب ، ج ٦ ، ٦٨
(٢) الإزار في اللغة الإحاطة يذكر ويؤنث يقال أزرية الشيء أحاط ، يراجع (لسان العرب مادة أزر ج ٧٠ ،) تفسير ما تحت الإزار عند الفقهاء وكان للفقهاء قولان الأول : هو ما بين السرة والركبة ، والثاني : الإزار هو الإستنار ، (البحر الرائق ، ج ٢٠٨ ، ٢٠٧)
(٣) أحكام القرآن لابن العربي ، ج ٢٢٦ ، ١
(٤) بداية المجتهد ، ج ٤٩ ، ١

مناقشة هذا الاستدلال: -

يناقش هذا الاستدلال من وجهين:-

الوجه الأول:

لا نسلم أن قوله تعالى " فَأَعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ (١) " من باب العام الذي يبقى على عمومته إلا ما خصصه الدليل ؛ لأن معنى " فَأَعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ " في جميع بدنها ، إن حملت الآية على المصدر ، واعتزال وطنها دون غيره ، إن حملت الآية على اسم المكان ، وترجيح المعنى الأول وتخصيصه بالسنة غير سلم لأن إرادة مكان الدم أرجح لأمرين:-

الأمر الأول : أنه لو أراد الحيض لكان أمر باعتزال النساء في مدة الحيض بالكلية ، والإجماع بخلافه.

الأمر الثاني : سبب نزول الآية أن اليهود إذا حاضت المرأة اعتزلوها فلم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيت فسأل أصحاب النبي النبي فنزلت هذه الآية فقال:"اصنعوا كل شيء إلا النكاح" وهذا تفسير لقوله تعالى ولا تتحقق مخالفة اليهود بحملها على إرادة الحيض لأنه يكون موافقاً لهم. (٢)

الوجه الثاني : قوله تعالى " : فَأَعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ (٣) " من باب العام الذي أريد به التخصيص ، ولكن لا نسلم التخصيص بالمفهوم المخالف ؛ شرط العمل بالمفهوم المخالف ألا يعارضه ما هو أقوى منه من منطوق أو مفهوم (٤) وقد عارض هذا المفهوم منطوق حديث " اصنعوا كل شيء إلا النكاح. "

(١)سورة البقرة ، جزء من آية (٢٢٢)

(٢)المغني ، ج ١ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ والقرطبي ، ج ١ ، ٩٩٩.

(٣)سورة البقرة ، جزء من آية (٢٢٢)

(٤)إيضاح المنقول في علم الأصول ، د /محمد مصطفى محمد ص ٥٤ ، ٥٨ ،

ط / دار الفكر

ثانياً من السنة بما يلي: -

١- ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت " كانت إحدانا إذا كانت حائضاً أمرها رسول الله أن تأتزر في فور حيضها ثم يباشرها ، قالت وأيكم يملك^(١) إربه كما كان رسول الله يملك إربه^(٢) .
وجه الدلالة: -

دل الحديث على حرمة جماع الحائض بين السرة والركبة ، وجواز المباشرة ؛ المراد بالمباشرة ، المباشرة :التقاء البشريتين، والمراد بالإتزار أن تستر سررتها وما تحت ركبته^(٣)
المناقشة:-

الحديث وإن كان حسناً إلا أنه ما روي عن عائشة دليل على حل الاستمتاع بما فوق الإزار لا على تحريم غيره ، وقد يترك النبي بعض المباح كتركه أكل الضب والأرنب^(٤)
الدليل الثاني في السنة: -

-عن ميمونة رضي الله عنها أن رسول الله كان يباشر المرأة من نساءه وهي حائض إذا كان عليها إزار يبلغ أنصاف الفخذين والركبتين محتجزة به.

(١) إربه : الإربة والإرب الحاجة ، وفي حديث عائشة معني أملككم لإربه : أي حاجته ، تعني أنه كان أملككم لهواه وحاجته ، أي كان يملك نفسه وهواه ، وله تأويل في أحدهما أنه الحاجة ، والثاني : أرادت به العضو ، وعنت به من الأعضاء الذكر خاصة يراجع (لسان العرب ، مادة أرب ، ج ١ ، ٥٤)
(٢) صحيح مسلم ، ج ١ ، ١٦٧ وسنن ابن ماجه ، ج ١ ، ٢٠٨ ، رقم ٦٣٥ ، باب ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضاً وشرح معاني الآثار ، ج ٣ ، ٣٦
(٣) نيل الأوطار ، ج ١ ، ٢٧٩ وتحفة الأحوذني ، ج ١ ، ٣٥٠
(٤) المغني ، ج ١ ، ٤٦١ والشرح الكبير ، ج ١ ، ٤٦١ وكشاف القناع ، ج ١ ، ٣٢

- عن عبد الله بن سعد^(١) قال سألت رسول الله " ما يحل لي من امرأتي وهي حائض قال : لك ما فوق الإزار."^(٢)

- عن زيد بن أسلم^(٣) أن رجلاً سأل رسول الله فقال " ما يحل لي من امرأتي وهي حائض، فقال رسول الله : لتشد عليها إزارها ثم شأنك بأعلاها."^(٤)

وجه الدلالة : حديث ميمونة ظاهر في إباحة ما فوق الإزار ، وحديث زيد بن أسلم ، وعبد الله بن سعد ، أن السائل قد علم أن الامتناع بالنظر إليها والمباشرة لها والقبل وغير ذلك من الاستمتاع مباح ، فطلب تحديد المباح وتمييزه من المحظور فقال النبي (شأنك بأعلاها) جواب للسائل ونص منه فلا يجوز أن يطأ امرأته تحت الإزار في فرج ولا في غيره .^(٥)

(١) عبد الله بن سعد : الأنصاري الحرامي ، ويقال القرشي الأموي ، عم حزام بن حكيم ، وروى عنه حرام ، وكان له صحبه ، سكن دمشق ، شهد القادسية وكان يومئذ على مقدمة الجيش (الإصابة في تمييز الصحابة ، ج ٤ ، ٧٨ ، رقم ٤٧٠٨ وأسد الغابة ، ج ٢ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩)
(٢) سنن أبي داود ، ج ١ ، ٥٤ وعون المعبود ، ج ١ ، ٢٤٩ ، في إسناده صدوقان وبقيته ثقات .

(٣) زيد بن أسلم بن ثعلبه بن عدي بن العجلان بن حارثة بن ضيعة بن حرام بن جعل بن عمرو بن جشم بن ودم بن ذبيان بن هميم بن ذهل بن هني بن بلي البلوي العجلاني ، حليف الأنصار ، ثم لقب عمرو بن عوف ، وهو ابن عم ثابت بن أرقم ، شهد بدرأ أسد الغابة ، ج ٢ ، ٢٢٠ .

(٤) سنن الدارمي ، لعبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي ، تحقيق فؤاد أحمد زمري ، ج ١ ، ٢٥٨ ، رقم ١٠٣٢ ، باب مباشرة الحائض ، رقم ١٠٧ ، والأحاديث مزيلة بأحكام حسين سليم أسد عليها ، قال حسين سليم أسد (إسناده مفصل) ، ط / دار الكتاب العربي بيروت - لبنان ، ط الأولى .

(٥) نيل الأوطار ، ج ١ ، ٣٥٠ والمنتقى للباقي ، ج ١ ، ١١٧ وعون المعبود ، ج ١ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ .

المناقشة - : حديث ميمونة فإن في سنده ضعفاً وهو من ليس حديثه بشيء (١).

-حديث عبد الله بن سعد : فلا يصح الاحتجاج به ؛ لأن سنده ضعيف ، كما أننا لو سلمنا صحته فإنه يدل بالمفهوم ، والمنطوق راجح عليه.

-حديث زيد بن أسلم : فلا يعلم أحد رواه بهذا اللفظ ومعناه صحيح ثابت (٢).

الحديث الخامس في السنة: -

-عن عمر رضي الله عنه قال : سألت رسول الله ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض قال (: ما فوق الإزار (٣).

-عن عبادة بن الصامت (٤) أن رسول الله سئل ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض قال (: ما فوق الإزار ،

(١)المحلى ، ج ١ ، ٣٩٧ ، رقم ٢٦٠ ، الحديث ضعيف ؛ لأنه من طريق ندبه وهي مجهولة لا تعرف.

(٢)موطأ الإمام مالك ، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي ، ج ١ ، ٥٧ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط / دار أحياء التراث العربي بمصر

(٣)مجمع الزوائد ومنبع الفوائد / نور الدين على بن أبي بكر الهيثمي بتحرير الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر، ج ١ ، ٢٨١ ، باب مباشرة الحائض ومضاجعتها ، رجاله صحاح ، مؤسسة الرسالة المعارف ، بيروت / لبنان ١٤٠٦هـ-١٩٨٦ م.

(٤)عبادة بن الصامت : هو بن قيس بن أصرم بن فهد بن ثعلبة بن قوقل ، شهد العقبة الأولى والثانية ، أخي الرسول بينه وبين أبي مرثد الغنوي ، شهد بدرًا ، وأحدًا ، والخندق والمشاهد كلها ، واستعمله النبي على بعض الصدقات وكان من الذين جمعوا القرآن في زمن النبي وكان يعلم أهل الصفة القرآن ، وأرسله عمر بن الخطاب ليعلم الناس القرآن بالشام ، روي عنه بعض الصحابة وجماعة من التابعين ، هو أول من ولي قضاء فلسطين ، كان =

وما تحت الإزار منها حرام.^(١)

وجه الدلالة: -

الحديثان يدلان على تحريم الاستمتاع بما تحت الإزار وإباحة الاستمتاع بما فوقه.

مناقشة هذين الاستدلاليين: -

حديث عمر ساقط الإسناد وروي عن مجهولين.^(٢)

حديث عبادة بن الصامت في سنده من لم يرو عنه ولم يدرك عبادة.^(٣)

الدليل السابع من السنة: -

- عن أنس بن مالك أن رسول الله قال " : اصنعوا كل شيء إلا النكاح "

وجه الدلالة : دل هذا الحديث على جواز الاستمتاع من الحائض بما بين السرة والركبة لتصريحه بحل كل شيء ما عدا النكاح .

=طويلاً جسيماً ، توفي سنة أربع وثلاثين بالرحلة وهو ابن اثنتين وسبعين سنة ، (أسد الغابة ، ج ٢ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، رقم ٢٧٩١ والإصابة في تمييز الصحابة ، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني المصري الشافعي المعروف بابن حجر/ تحقيق / البجاوي ، ج ٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، المجلد الثاني / دار الجيل بيروت / الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ

(١) مجمع الزوائد ، ج ١ ، ٢٨١ ، فيه إسحاق بن يحيى لم يرو عنه غير موسى بن عقبه ولم يدرك عبادة ، باب مباشرة الحائض ومضاجعتها.

(٢) حديث عمر ساقط ؛ في سنده عاصم ابن عمر، رواه منقطعاً عن عمير، (المحلي، ج ١، ٣٩٧)

(٣) مجمع الزوائد ، ج ١ ، ٢٨٦

مناقشة هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول : لا نسلم أن المراد بقوله " واصنعوا كل شيء إلا النكاح " أنه حقيقة في جواز الاستمتاع بالمرأة بما بين السرة والركبة ، محمول على القبلة ولمس الوجه ، مما هو معتاد ، فإنهم إذا لم يستمتعوا بالجماع استمتعوا بالمباشرة لا بما تحت الإزار.^(١)

الجواب عن هذه المناقشة: إن حملكم قول النبي " اصنعوا كل شيء إلا النكاح " على القبلة ولمس اليد غير مسلم ، والأصل أن يحمل على الحقيقة ما لم توجد قرينة تصرفه عن الحقيقة إلى المجاز، وهنا ليس ثمة قرينة تصرفه إلى ما قلتم فتعين الحمل على الحقيقة.

الوجه الثاني : هذا الحديث الذي يفيد جواز الاستمتاع بما بين السرة والركبة من باب العام الذي دخله التخصيص^(٢) ، والمخصص هنا المفهوم المخالف في الحديث ، أنه سئل عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض فقال " : لك ما فوق الإزار " فمفهوم هذا الحديث أن ما تحت الإزار ليس له ، وهذا مخصص لعموم " اصنعوا كل شيء إلا النكاح " الذي يفيد جواز الاستمتاع بما بين السرة والركبة .

الجواب عن هذه المناقشة : لا نسلم تخصيص أنس السابق بالمفهوم المخالف لحديث " سئل عما يحل للرجل من امرأته " لأن العمل بالمفهوم المخالف أن لا يعارضه ما هو أقوى منه من منطوق ونحوه ، وحديث أنس منطوق ، والمفهوم لا يصلح مخصصاً^(٣)

(١)المجموع ، ج ٢ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

(٢)مغني المحتاج ، ج ١ ، ١١٠ ونيل الأوطار ، ج ١ ، ٢٧٩ .

(٣)إيضاح المنقول في علم الأصول ، ص ٥٤

ثالثاً من الأثر : سئلت عائشة ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضاً
قالت " بكل شيء إلا الفرج. (١) "

وجه الدلالة : أفاد هذا الأثر حل الاستمتاع بما فوق السرة والركبة
عدا الإتيان في الفرج .

مناقشة هذا الاستدلال: -

لا نسلم الاستدلال ؛ لأنه قول صحابي ، ليس حجة ، فيكون غير
مقبول (٢)

الجواب عن هذه المناقشة: -

هذا الاستدلال وإن كان قول صحابي إلا أنه قد أيده وقواه حديث
أنس السابق الذي يفيد حل الاستمتاع بما بين السرة والركبة عدا الإتيان
في الفرج.

رابعاً المعقول: -

إن المعني في النهي عن جماع الحائض هو كونه أذى ، فالأولي أن
يختص مكانه بالتحريم وهو الفرج كالإتيان في الدبر. (٣)

إن الاستمتاع بما تحت الإزار يدعو إلى الجماع ومن يرعى حول
الحمي يوشك أن يقع فيه. (٤)

(١) نيل الأوطار ، ج ١ ، ٢٧٩ .

(٢) إرشاد الفحول ، ج ١ ، ٢٧٤ وفتاوى ابن تيمية / أحمد بن عبد الحليم بن تيمية
الحراني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط / دار النشر المدني /
القاهرة

(٣) المغني ، ج ١ ، ٤٦١ والكافي ، ج ١ ، ٨٦ .

(٤) مغني المحتاج ، ج ١ ، ١١٠ .

مناقشة الاستدلال: -

الوطء في الحيض إنما حرم لأذى الدم أن يصيبه ولا يؤمن ذلك فيما دون الإزار ، فليس بصحيح ؛ لأنه منع لما يترتب على الجماع في الحيض من أضرار ويؤكد ذلك ما روته السيدة عائشة قالت : كنت أنا

ورسول الله نبيت في الشعر الواحد وأنا حائض طامث ، فإن أصابه منه شيء غسل ولم يعده ثم صلي فيه ، وإن أصاب تعني ثوبه منه شيء غسل مكانه ولم يعده ثم صلي فيه.^(١)

كما أن قولهم (: من حام حول الحمي يوشك أن يقع فيه) لا يدل على تحريم الاستمتاع بالحائض وإن كان يدل على الكراهة.^(٢)

أدلة الرأي الثاني : استدلال القائلون بحرمة الاستمتاع بالحائض بما بين السرة والركبة بالكتاب والسنة والمعقول:

أولاً من الكتاب : قوله تعالى " : وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَرُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ. " (٣)

وجه الدلالة : الآية من العام الذي يبقي على عمومته ، إلا ما خصصه الدليل ، وردت السنة تفيد تخصيص هذا العام ، واستثنت من ذلك ما فوق الإزار ، فالمراد بقوله " فَأَعْتَرُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ " أي : زمن الحيض إن حمل المحيض على المصدر ، أو في محل الحيض إن حمل على الاسم ، وهذا النهي ترك الجامعة وتخصيص موضع الدم بالاعتزال دليل على إباحته فيما عداه وعلى هذا لا يتطرق إلى الآية

(١) سنن أبي داود ، ج ١ ، ٦٧ ، رقم ٢٦٩ ، باب في الرجل يصيب ما دون الجماع ومسند أحمد ، ج ٦ ، ٤٤ ، وعون المعبود ، ج ١ ، ٣١١ ، باب إتيان الحائض ومباشرتها ، حديث حسن
(٢) أحكام القرآن للجصاص ، ج ٢ ، ٢٠ .
(٣) سورة البقرة ، جزء من آية ٢٢٢

نسخ ولا تخصيص ، المعلوم أن اللفظ إذا كان مشتركاً بين معنيين ، وكان حمله على أحدهما يوجب محذوراً ، وعلى الآخر لا يوجب ذلك المحذور ، حمل اللفظ على المعني الذي لا يوجب المحذور أولى ، إذا سلمنا أن لفظ المحيض مشترك بين الموضوع وبين المصدر.^(١)

المناقشة وجوه عدة: -

الوجه الأول : اللفظ يدل أن المحيض هو الحيض ورد بقوله (هو أذى) ، صفة للحيض لا الموضوع الذي فيه وسؤال القوم عن حكمه ، لأن قوماً من اليهود كانوا يجاورونهم بالمدينة وكانوا يجتنبون مؤاكلة النساء ومشاربتهم في الحيض فأرادوا أن يعلموا حكمه في الإسلام ، فأجابهم الله بقوله " قل هو أذى " يعني نجس ووصفه بذلك أفاد لزوم اجتنابه^(٢)

وأجيب عنه : اللفظ يحتمل المعنيين ، وإرادة الدم بأمرين : الأول : لو أراد الحيض لكان " فاعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ " (٣) " (معناه فاعتزلوا النساء في الحيض ، والمراد فاعتزلوا النساء في زمان الحيض فيكون ظاهره مانعاً من الاستمتاع بها فوق السرة دون الركبة ولما هذا المنع غير ثابت لزم القول بتطرق النسخ أو التخصيص ، ومعلوم أن ذلك خلاف الأصل^(٤)

الثاني : سبب نزول الآية أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة اعتزلوها فلم يؤاكلوها ولم يشاربوها في البيت فسأل أصحاب النبي

(١) القرطبي ، ج ١ ، ٩٩٩ ، و مجمع البيان ، ج ٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، وبداية المجتهد ،

ج ١ ، ٤٩ ، والمغني ، ج ١ ، ٤٦١

(٢) أحكام القرآن للجصاص ، ج ٢ ، ٢٠

(٣) سورة البقرة ، جزء من آية . (٢٢٢)

(٤) المغني ، ج ١ ، ٤٦١ ، والمحلي ، ج ٢ ، ١٧٧ ، ومفاتيح الغيب ، ج ١ ، ٦٨

فقال النبي " : اصنعوا كل شيء إلا النكاح " وهذا تفسير لمراده، ولا تتحقق مخالفة اليهود بحملها على إرادة الحيض ؛ لأنه يكون موافقاً لهم.^(١)

الوجه الثاني : - مناقشة الاستدلال بالآية : قوله تعالى "وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ"^(٢) " إن كان نهياً عن الجماع عيناً فلا يمتنع أن تثبت حرمة أخرى في محل آخر السنة"^(٣)

الوجه الثالث : ما يفيد الاستدلال بالأحاديث أنها مفهوم ،وهو لا يخص عموم الكتاب.

الوجه الرابع : -

الآية من قبيل العام الذي أريد به الخاص ، فيكون المراد اجتناب موضع الدم فقط ، وهذا ما يتفق مع الأحاديث التي تفيد جواز الاستمتاع بالمرأة بما عدا الفرج.^(٤)

ثانياً من السنة : عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله قال لها " : ناوليني الخمرة من المسجد ، قالت : إني حائض، قال: إن حيضتك ليست في يدك."^(٥)

- عن أنس أن رسول الله قال " اصنعوا كل شيء إلا النكاح. "

- عن بعض أزواج النبي أن النبي كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً.^(٦)

(١)المغني ، ج ١ ، ٤٦١ .

(٢)سورة البقرة ، جزء من آية (٢٢٢)

(٣)شرح فتح القدير ، ج ١ ، ١٦٧

(٤)المغني ، ج ١ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ وبداية المجتهد ، ج ١ ، ٤٩ .

(٥)صحيح مسلم ، ج ١ ، ١٦٨ و سنن النسائي ، ج ١ ، ١٩٢ باب استخدام

الحائض ومجمع الزوائد ، ج ١ ، ٢٨٣ رجاله موثقون.

(٦)السنن الكبرى للبيهقي ، ج ١ ، ٣١٤ ، باب مباشرة الحائض فيما دون الإزار

وما يحل منها وما يحرم ، وكل أزواج النبي ثقات و سنن أبي داود ، =

وجه الدلالة : تفيد الأحاديث جواز الاستمتاع من الحائض من غير تخصيص بمحل دون سائر البدن ، إلا تجنب الحيضة^(١)

مناقشة ما استدلوأمن السنة : حديث عائشة : ليس بدليل في محل النزاع بل هو بيان أن جسد المرأة الحائض طاهر ، وإنما النجس موضع الحيض فقط.^(٢)

حديث أنس إنما ذكر سبب نزول الآية وما كانت اليهود تفعله ، فأخبر عن مخالفتهم في ذلك ، وأنه ليس علينا إخراجها من البيت ، وترك مجالستها ، وقوله " اصنعوا كل شيء إلا النكاح " جائز أن يكون المراد الجماع فيما دون الفرج ؛ لأنه ضرب من النكاح والمجامعة وحديث عمر ناسخ له والدليل على ذلك أن في حديث أنس إخباراً عن حال نزول الآية ، وحديث عمر بعد ذلك لأنه لم يخبر عن حال نزول الآية وقد أخبر فيه أنه سأل النبي عما يحل من الحائض وذلك لا محالة بعد حديث أنس من وجهين:^(٣) -

أحدهما : - أنه لم يسأل عما يحل منها إلا وقد تقدم تحريم إتيان الحائض

والثاني : - أنه لو كان السؤال في حال نزول الآية وعقبها لاكتفي بما ذكره أنس عن النبي ، وفي ذلك دليل على أن سؤال عمر كان بعد ذلك

ولوتعارض حديث عمر وحديث أنس لكان حديث عمر أولى بالاستعمال ؛ لما فيه من حظر الجماع فيما دون الفرج ، وهو ظاهر حديث أنس الإباحة والحظر وهما إذا اجتمعا فالحظر أولى.

= ج ١ ، ٦٧ رقم ٢٧٢ ، باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع ، رجال

إسناده ثقات محتج بهم في الصحيح

(١) نيل الأوطار ، ج ١ ، ٢٧٧ وتحفة الأحوذني ، ج ١ ، ٣٥٠

(٢) نيل الأوطار ، ج ١ ، ٢٧٧ وشرح فتح القدير ، ج ١ ، ١٦٧

(٣) أحكام القرآن للجصاص ، ج ٢ ، ٢٢

كما أن خبر عمر يعضده ظاهره بالقرآن وهو قوله تعالى " : فَأَعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ " وخبر أنس يوجب تخصيصه ، وما يوافق القرآن من الأخبار فهو أولى مما يخصه

بالإضافة أن خبر أنس مجمل عام ليس فيه بيان إباحة موضع بعينه ، وخبر عمر مفسر فيه بيان الحكم في الموضوعين مما تحت الإزار وما فوقه.

وحديث أنس محمول على القبلة ولمس الوجه واليد مما هو معتاد لغالب الناس ، فإن غالبهم إذا لم يستمتعوا بالجماع استمتعوا بغيره لا بما تحت الإزار.^(١) وأجيب عنه :-

حديث عمر غير صحيح ، وعلى فرض التسليم بصحته فليس بناسخ ، فمن أين عرف أنه بعد نزول الآية ؟ ولعله كان قبل نزولها ، فإذا ذلك ممكن هكذا فلا يجوز القطع بأحدها ، ولا يجوز ترك يقين ما جاء به القرآن وبينه رسول الله أثر نزول الآية لظن كاذب في حديث لا يصح.^(٢)

والحديث المروي عن بعض أزواج النبي لا يفيد حل الاستمتاع بما بين السرة والركبة ، ولكن تحرزاً منه أن يصيبه شيء من دم الحيض ، كما يشهد له حديث الأمر بالاتزار ، وحديث (لك مما فوق الإزار.^(٣) لا يحرم غير الوطء في الفرج وذلك لأنه وطء حرم للأذى،فاختص به كالوطء في الدبر^(٤)

(١)المجموع ، ج ٢ ، ٣٨٩

(٢)المحلى ، ج ٢ ، ١٧٧

(٣)نيل الأوطار ، ج ١ ، ٢٧٧

(٤)المجموع ، ج ٢ ، ٣٨٩ والشرح الكبير ، ج ١ ، ٤٢٠ وكشاف القناع ، ج ١ ،

أدلة الرأي الثالث: - القائل بجواز مباشرة الحائض فيما بين السرة والركبة ، إذا كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج لضعف شهوة أو شدة ورع وإن لم يثق فلا تجوز المباشرة

استدلوا بالقياس: -

قاسوا المباشر زوجته وهو ضابط نفسه عن الفرج على من حركت القبلة شهوته وهو صائم ، بجامع أن كلا منهما إن وثق بنفسه فلا بأس وإن لم يثق فلا يجوز.^(١)

الرأي المختار: -

من خلال ما تقدم من عرض لأراء الفقهاء وأدلتهم في حكم الاستمتاع من المرأة الحائض بما بين السرة والركبة يبدو رحجان الرأي الثالث القائل بجواز الاستمتاع بالحائض بما بين السرة والركبة إذا وثق المباشر بضبط نفسه عن الفرج لضعف شهوة أو شدة ورع أو كبر سن ، أما إذا لم يثق المباشر بضبط نفسه عن الفرج لشدة شهوة أو لكونه شاباً فهنا يأتي القول بالتحريم ؛ لأن من حام حول الحمي يوشك أن يواقعه ، ولما في ترجيح هذا الرأي من إعمال أدلة الفريقين معاً ، والإعمال أولى من الإهمال .

(١) نهاية المحتاج ، ج ١ ، ٣٣١

المطلب الرابع مباشرة الحائض زوجها

اختلف الفقهاء في حكم مباشرة الحائض بزوجها على قولين: -

القول الأول: -

يجوز للزوجة أن تلمس بجميع بدننها إلا ما تحت الإزار جميع بدننها حتى ذكره ، كما يجوز له الاستمتاع بيدها ، وبطنها ، وذلك بحائل وبغيره ، وهذا القول للحنفية والمالكية والصحيح عند الشافعية ومذهب الحنابلة.

القول الثاني: -

لا يجوز للزوجة أن تستمتع بزوجها وهو وجه للشافعية.

"الأدلة"

أدلة أصحاب القول الأول القائل بجواز مباشرة الحائض زوجها من المعقول: -

حرم على الزوج الاستمتاع بزوجته الحائض لكونها حائضاً وهو مفقود في حقه فحل لها الاستمتاع به ، ولأن غاية مسها أنه استمتع بكفها وهو جائز.

يجوز له أن يلمس ببدنها جميع بدننها إلا ما تحت الإزار، وهي تلمس بجميع بدننها إلا ما تحت الإزار جميع بدننها ، وإلا فلو كان لمسها حراماً لحرم عليها تمكينه من لمسها لما عدا ما تحت الإزار منها ، وإذا حرم عليه مباشرة ما تحت إزارها حرم عليها تمكينه منها ، فيحرم عليها مباشرتها له بما تحت الإزار بالأولي

ثانياً : أدلة أصحاب القول الثاني القائل بعدم جواز استمتاع الزوجة الحائض بزوجها: -

القياس : وهو أن مسها للذكر ونحوه من الاستمتاع المتعلقة بما بين السرة والركبة حكمه حكم تمتعه بها في ذلك المحل.^(١)

مناقشة هذا الاستدلال : من عدة وجوه: -

١- يعترض على هذا القياس بأنه غلط عجيب ، فإنه ليس في الرجل دم حتى يكون ما بين سرتيه وركبته كما بين سرتها وركبتها ، فمسها لذكره غايته أنه استمتاع بكفها وهو جائز قطعاً.^(٢)

٢- أنها إذا لمست ذكره بيدها فقد استمتع هو بها بما فوق السرة والركبة وهو جائز وبأنه كان الصواب في نظم القياس أن يقول : كل ما منعناه منه نمنعها أن تلمسه به ، فيجوز له أن يلمس بجميع بدنه سائر بدنها إلا ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليه تمكينها من لمسها بما بينهما.

٣- كما أن تمتعه هو ما بين سرتها وركبتها أقوى.^(٣)

الرأي المختار: -

بعد عرض خلاف الفقهاء وما استدل به كل فريق جواز استمتاع الزوجة الحائض بزوجها إذا لم يكن ذلك بما حرم عليه منها ، فكما يستمتع الزوج بزوجه الحائض بسائر بدنها في الأماكن المباحة يجوز لها أن تستمتع بزوجها.

(١) نهاية المحتاج ، ج ١ ، ٣٣٢

(٢) نهاية المحتاج ، ج ١ ، ٣٣٢

(٣) الفتاوى الفقهية الكبرى ، ج ١ ، ١١٩

المبحث الثالث أضرار الجماع في الحيض

يشتمل على مطلبين:-

المطلب الأول : أعراض وآثار الحيض.

المطلب الثاني : الإعجاز العلمي في منع الجماع في الحيض.

المطلب الأول أعراض وآثار الحيض

أعراض وآثار الحيض

١- تصاب بعض النساء بالصداع النصفي (الشقيقة) قرب بداية الحيض ... وتكون الآلام مبرحة وتصحبها زغلة في الرؤية وقيء

٢- تقل الرغبة الجنسية للمرأة وخاصة عند بداية الطمث ... بل إن كثيراً من النساء يكن عازفات تماماً عن الاتصال الجنسي أثناء الحيض ، ويملن إلى العزلة والسكينة .. وهو أمر فسيولوجي وطبيعي ، إذ أن فترة الحيض هي فترة نزيف دموي من قعر الرحم " الغشاء المبطن للرحم من الداخل " والأجهزة التناسلية بأكملها في حالة شبة مرضية ، فالجماع في هذه الآونة ليس طبيعياً ، ولا يؤدي أي وظيفة ، والعكس يؤدي إلى كثير من الأذى.

٣- رغم أن الحيض عملية فسيولوجية (طبيعية) بحتة فإن استمرار فقدان الدم كل شهر يسبب نوعاً من فقر الدم لدي المرأة ... وخاصة إذا كان الحيض شديداً غزيراً في كميته

٤- تنخفض درجة حرارة المرأة أثناء الحيض بدرجة مئوية كاملة ... وذلك لأن العمليات الحيوية التي لا تتوقف في الكائن الحي تكون في أدنى مستوي لها أثناء الحيض ... وتسمى هذه العمليات بالأيض أو الاستقلاب.

٥- يصاحب الحيض آلام تختلف في شدتها من امرأة إلى أخرى ... ، وأكثر النساء يصبن بالآلام وأوجاع في أسفل الظهر وأسفل البطن ... وبعض النساء تكون الأمهن فوق الاحتمال مما يستدعي استعمال الأدوية والمسكنات ومنهن من يحتجن إلى زيارة الطبيب.

٦- تصاب كثير من النساء بحالة من الكآبة والضيق أثناء الحيض ، وخاصة عند بدايته وتكون المرأة عادة متقلبة المزاج ، سريعة الاهتياج

، قليلة الاحتمال ... كما أن حالتها العقلية والفكرية تكون في أدنى مستوى لها أثناء الحيض.

تزداد شراسة الميكروبات في دم الحيض

٧- تصاب الغدد الصماء بالتغير أثناء الحيض ، فتقل إفرازاتها الهامة للجسم إلى أدنى مستوى لها أثناء الحيض.

٨- يبطيء الجسم وينخفض ضغط الدم فيسبب الشعور بالدوخة والفتور والكسل

قد يصدر من المرأة بعض الأفعال وردود الأفعال التي لا ترضي عنها لما يحدث لها من التغيرات الجسمية والنفسية حتى تتطهر من حيضها.

تصاب الغدة للمفاوية والغدد الصماء واللوزتان بالتغيير

يقل إخراج الفوسفات والكلوريد من الجسم.

يختل الهضم ويقل التحام الشحم والأجزاء الهيولية من المأكولات من أجزاء الجسم.

تضعف قوة التنفس وتصاب آلات النطق بتغيرات خاصة.

يولد الحس وتتكاسل الأعضاء.

تتخلف الفطنة والذكاء وقوة تركيز الأفكار.

كل هذه التغيرات تدني المرأة الصحية إلى حالة المرض إثناء يستحيل معه التمييز بين صحتها ومرضها ، ففي مائة من النساء الحوائض لا تحيض إلا ثلاثة وعشرون بلا وجع أو ألم ، ولقد نظر المنهج الإسلامي الحكيم بعين الاعتبار لهذه التغيرات التي تعترى

المرأة في الحيض ، فعلي كل زوج أن ينتبه ويعامل زوجته معاملة تتناسب مع هذه الفترة.^(١)



المطلب الثاني

الإعجاز العلمي في منع الجماع في الحيض

قال الله عز وجل "وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاَعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ"^(٢) "في زمن نزول هذه الآية العرب قلدوا بني إسرائيل في تجنب مجالسة المرأة الحائض، وتجنب مشاركتها في طعام أو مسكن أو فراش، وكان اليهود يتجنبون المرأة الحائض."^(٣)

حتى أن بعض الصحابة ظنوا أن معناها مقاطعة الزوجات وعدم لمسهن أو مشاركتهن الفراش ، وقد نهاهم الرسول عن ذلك ، فقد كان الرسول يقبل زوجاته ويلطفهن ويداعبهن وينام معهن في نفس الفراش ، ومن ذلك يتضح الإعجاز العلمي في تجنب الجماع في الحيض فيما يلي :-

الإسلام في ذلك يسبق أحدث أساليب التربية الجنسية الحديثة ... ففي فترة الحيض تكون المرأة شديدة الحساسية ... ورغم كراهيتها

(١) خلق الإنسان بين الطب والقرآن / د محمد على البار ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ط الدار السعودية / الطبعة الحادية عشر / سنة ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م - والمشاكل الزوجية وحلولها في ضوء الكتاب والسنة ، والمعارف الحديثة / محمد عثمان الخشن ، ص ٦٤ ، ٦٦ ، ط / مكتبة القرآن.

(٢) سورة البقرة ، جزء من آية ٢٢٢

(٣) موسوعة الإعجاز العلمي في الحديث النبوي ، د / أحمد شوقي إبراهيم ، ص ١٠٨ ، إشراف عام داليا محمد إبراهيم ، طبعة نهضة مصر ، الطبعة الأولى يناير ٢٠٠٣ م

للمجاعة فهي تكون أشد حاجة لملاطفة الزوج وتعاطفه معها ، فإن هذا يرفع معنوياتها ويسري عنها فما أحكم الإسلام وتعاليمه^(١)

لقد كان الاعتقاد من قبل أن الأذى هو من القذر والرائحة وما إلى ذلك فضلاً عن الاعتقاد بما في دم الحيض من السموم ، حتى أن العلماء الفرنسيين سنة ١٩٠١ م أكدوا أن سموم الزرنيخ هي من أهم السموم التي تخرج في الحيض

في دراسة علمية عن أذى الحيض اكتشف العلماء حديثاً دورات للجراثيم الضارة وميكروبات مفيدة توجد في قناة المهبل تتغير خلال الدورة بتغير الدورات لهرموني الاستروجين والبروجيستيرون وهي هرمونات المبيض.

يوجد في الحيض ميكروبات سجية وعضوية تسبب التهابات موضوعية حادة.

يوجد ميكروبات مفيدة وهي عصويات دودرلين وتعمل كخط دفاع ، فهي تسبب وسطاً حامضياً يقتل الجراثيم الضارة بقناة المهبل ، ويقول العلماء إن عصويات دودرلين تستنفذ السكر المخزن في خلايا جدار المهبل ، وتقرز حامض اللاكتيك في قناة المهبل الذي يسبب الوسط الحامض القاتل للجراثيم الضارة.

تزداد كمية السكر المخزن في خلايا جدار المهبل في منتصف الدورة الشهرية، وتقل كثيراً جداً قبيل فترة الحيض وتختفي تماماً أثناءها.

الميكروبات المفيدة عصويات دودرلين تصل إلى قمة تكاثرها ، وبالتالي يصل الوسط الحامضي القاتل للجراثيم الضارة في

(١) الإسلام والحياة الجنسية، د / أحمد شوقي الفجرى، ص ١٣٧ ، ١٣٨ ط / عالم الكتب القاهرة

منتصف الدورة ، ويقل قبيل فترة الحيض ويختفي تماماً أثناءها ...
وتكون قناة المهبل في وسط قلوي ، وبالتالي تجد الجراثيم الضارة
الفرصة موالية لها للتكاثر أثناء فترة الحيض.

إن فتحة قناة المهبل الخارجية أثناء الحيض تصير مكاناً خصباً
لتكاثر الجراثيم الضارة حتى أن عدد الجراثيم في السنتمتر المربع
الواحد يصل إلى ستين مليوناً وفي هذا الوسط القلوي والمرعي
الخصب للجراثيم الضارة بقناة المهبل يكون المكان مهدداً تماماً^(١).

تتكاثر طفيليات تسمى التريكو مونس وهي طفيليات وحيدة الخلية
لا تربي إلا بالميكروسكوب العلمي وتسبب التهابات إضافية موضعية
ورائحة كريهة.

أضرار الوطء في الحيض

الاتصال الجنسي بالمرأة أثناء الحيض ضار ولا تحمد عواقبه ومن هذه
الأضرار :-

١- التهابات بالجهاز التناسلي والبولي في المرأة^(٢).

يوجد أثناء الحيض قطعاً من الغشاء المبطن للرحم ... ويكون
الرحم متقرحاً نتيجة لذلك ... كما يكون عرضة لعدوان البكتيريا
الكاسح .. ومن على سطح القضيبي يشكل خطراً داهماً على الرحم
..ومما يزيد من ذلك مقاومة المهبل لغزو البكتيريا وتكون في أدنى
مستواها أثناء الحيض .. إذا المهبل الحامض الذي يقتل الميكروبات
..ويصبح الإفراز أقل حموضة يكن قلوي التفاعل.

(١) موسوعة الإعجاز العلمي ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠

(٢) موسوعة الإعجاز العلمي ، ١١١ و مع حقوق المرأة في الإسلام / للشيخ جاد

الحق على جاد الحق ، ٩٥ ط مجمع البحوث الإسلامية

٢- تقل المواد المطهرة الموجودة بالمهبل إلى أدنى مستوي لها .. ليس ذلك فحسب ولكن جدار المهبل المكون طبقات من الخلايا يرق أثناء الحيض .. ويصبح جداره رقيقاً ومكوناً رقيقة من الخلايا بدلاً من الطبقات العديدة التي نراها خاصة في وسط الدورة الشهرية حيث يستعد الجسم بأكمله للقاء الزوج

إدخال القضيب إلى الفرج في أثناء الحيض إدخال للميكروبات في وقت لا تستطيع فيه أجهزة الدفاع أن تقاوم وجود الدم يساعد في نمو تلك الميكروبات-٣ إن على جلد القضيب ميكروبات عديدة .. ولكن المطهرة والإفراز الحامض للمهبل تقتلها أثناء الطهر .. أما أثناء الحيض فإن حركة الدفاع مشلولة والبيئة الصالحة لتكاثر الميكروبات متوفرة.^(١)

٤- تمتد الالتهابات إلى قناتي الرحم فتسدها أو تؤثر على دفع البويضة من المبيض إلى الرحم ويؤدي إلى العقم أو إلى الحمل خارج الرحم .. وهو أخطر أنواع الحمل على الإطلاق .. ويكون الحمل عندئذ في قناة الرحم الضيقة ذاتها وسرعان ما ينمو الجنين وينهش في جدار القناة الرقيق حتى تنفج القناة الرحمية الدماء أنهاراً إلى أفتاب البطن.

الوطء في الحيض لا يمكن مطلقاً أن ينتج حملاً .. وذلك لأن البويضة (التبويض) لا يمكن أن يتم أثناء الحيض .. بل يكون خروج قبل الحيض بأسبوعين كاملين تقريباً وقد تقل أو تزيد يوماً أو يومين فقط فترة التلقيح والإخصاب بعيدة كل البعد عن الحيض

(١) خلق الإنسان بين الطب والقرآن ، ١٠٠ ، ١٠١

٥- جسم المرأة يفرز هرمونا يختلف عن الذي يفرزه في الفترة العادية وبعض النساء يصبن في هذه الفترة باضطرابات عصبية وتكون كارهة الجماع ففي تركها احترام لمشاعرها وظروفها.^(١)

الجماع يزعج أعضاء النسل عند الزوجة ؛ لأن الخلايا الجديدة وهي البطانة الداخلية للمهبل ليست قادرة على القيام بوظيفتها.^(٢)

٦- يحدث جراح صغيرة وتسليخات غير مرئية أثناء المجامعة ، وقد يسبب دخول الميكروبات التي تسبب التهابات ؛ لأن الرحم والمبيض يكونان في حالة احتقان شديدة.^(٣)

٧- إذا تم الوقاع فإن المرأة يصيبها ضرر ؛ لأن أنسجة الرحم تكون متهتكة والبطانة الجديدة لا يتحملان احتكاك الوطء ، كما يصيب الرجل ضرر لأن المهبل مليء بالجراثيم ، فتدخل عن طريق مجري البول فتصيب الجهاز التناسلي والجهاز البولي الميكروبات السببية والعنقودية على وجه الخصوص في مثل هذه الدموية.

٨- يصاب بالتهاب البروستاتا وسرعان ما يزمن لكثرة قنواتها الضيقة الملتفة وتغزو الميكروبات بقية الجهاز البولي التناسلي فتنتقل إلى الحالبين إلى الكلي

(١) الإسلام والحياة الجنسية، ١٣٦

(٢) منهج القرآن في تهذيب الغريزة الجنسية وتحريم الخمر والمخدرات / د / شحاتة حسيب الفيومي ٣٥ / ٣٣ ط / دار الطباعة المحمدية بالأزهر / الطبعة الأولى

(٣) الطب الوقائي في الإسلام ، د / أحمد شوقي الفنجري ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٩٩١ م

ينتقل الميكروب إلى الخصيتين ويسبب ذلك انسداد قناة المنى أو التهاب الخصيتين وينتج عن ذلك آلام مبرحة.^(١)

ممارسة الجنس وما يصاحبه من رعشة جنسية وهزة الجماع إلى المساعدة في حصول حيض عكسي وتكوين مرض انتشار بطانة الرحم خارج الرحم

٩- الاتصال الجنسي في فترة الحيض يؤدي لحصول التهاب حاد بالأحليل لأن البكتيريا المهبلية تكون متواجدة وبكثافة عالية وفي قمة نشاطها وحيويتها وتكون مستعدة لنقل عدواها إلى الطرف الغازي الذي يقوم بإزاعها في المرحلة من حياتها.^(٢)

١٠- العقم للمرأة الناجم عن الممارسة الجنسية في فترة الحيض يسبب انتشار الجراثيم بسهولة في المسالك التناسلية ، مما يسبب لها عمقاً أكيداً ؛ لأن شرايين الرحم تكون منتفخة ومفتوحة ، ويتدفق منها الدم إلى الخارج مما يسهل دخول الجراثيم بسهولة إلى الرحم وملحقاته.^(٣)

(١) خلق الإنسان ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، وأحكام الحيض والنفاس والاستحاضة ، دار فقهية مقارنة ، د /محمد عبد الفتاح البنهاوي ، ص ٥٥،٥٢ ، دار الطباعة المحمدية بالأزهر / أكتوبر ١٩٩٥ م ، ويسألونك عن المحيض ، د /آمال البنداري ، ص ١٠١ ، ١٠٢ ، دار الطباعة المحمدية ، الناشر المكتبة الأزهرية بالأزهر ، ط الأولى ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م

(٢) الجهاز التناسلي المؤنث وعيوبه ، د /إبراهيم الأذغم ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، دار القلم دمشق ، الدار الشامية ، الأولى ١٤٢١ - ٢٠٠٠ م
(٣) الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي ، د /محمد خالد منصور ، ص ٧٥ والحقائق الطبية في الإسلام ، ص ٣٣١ وسيكولوجية الفتاة ، باسمه كيال ، ١١٤ ، ١١٥ ، ط / الأولى ، سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م.

يحدث التهاب في عضو الرجل يسبب الخدوش التي تحصل أثناء الانتصاب والاحتكاك وبالتالي قد يؤثر على الزوج فيصاب بالبرود الجنسي العنة^(١)

يؤدي إلى انخفاض وانعدام الخصوبة للمرأة وللرجل للتهابات بالجهاز التناسلي.^(٢)

منابع العدوى الرجل إما أن يكون هو الناقل للعدوى إلى الحائض وهو الأكثر وقوعاً ثم يظهر المرض لوجود الوسط الصالح لنمو الجراثيم وذلك متوفر أثناء الحيض.

تمتد الجراثيم المعدية التي تصيب الرجل فتحدث عنده التهابات بالمثانة والحالبين وغدة كوبر وتحدث آلام عند التبول والتبرز ويحس بألم بين الخصيتين والشرح ، وتتقرح الغدة وتمتلئ بالقبح.

١١- عندما تصاب القناة البولية عند الرجل فإنها تحدث التهاباً شديداً يتعزز معه التبول الذي يحدث في بعض الأحيان آلاماً لا تطاق ومتاعب لا تحتمل وهذا الالتهاب يصحبه عادة إفراز مدي شديد ، يلوث عند اشتداد الحالة بالدماء ويكون مصحوباً بأعراض عامة كالحمي والقشعريرة.

يطراً عليه ضعف عام وانحطاط في جميع الأعضاء.

(١)الحيض والنفاس والحمل ، د /محمد سليمان الأشقر ، ٩٨ ، ٩٩ ، دار

النفائس الأردن ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م

(٢)الطبيب أديه وفقهه ، د زهير أحمد السباعي و د محمد علي البار ، ص / ٣٣

ط دار القلم دمشق / الدار الشامية / بيروت

١٢- قد يمتد الالتهاب إلى المجري الخلفي ويكثر القيح ويصعب التبول وتتضاعف ضربات القلب وإجهاده .. ولأسباب شتى يزمن المرض وتصحبه مضاعفات عامة في غاية الحدة والخطورة ومن ذلك التهاب الحشفة والقلفة مما قد يؤدي إلى حدوث غنغرينة فيهما ويبترا حتى لا يتسمم سائر البدن.

يعاني المريض ألاماً مشعبة بالبريخ فيورم وينسد الحبل المنوي وقد يستمر مدى الحياة ويتألم المريض عند الوقوف وقد تعثره نوبات هستيرية^(١).

ليس عدم إصابة رجل وطئ امرأته مرة وهي حائض دليلاً على عدم وجود الأذى ، والعاقل هو الذي يتجنب الشيء الذي يتحتم وصول الضرر إليه منه ، ولكن كثيراً من الناس لضعف عقولهم واستهتارهم لا يباليون بالضرر حتى يصيبهم ، قال تعالى " : وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرَّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ. " ^(٢)

وكيف يتعامي الإنسان عن آيات ربه ويتغافل عنها ، ولقد نبهه إلى سبيل الأمراض والعلل وحذره من الوقوع في حبال الرذيلة والفساد وأمره بالمحافظة على جسمه وحثه على تهذيب نفسه وتطهيرها من أدران القبائح والمساويء حتى يصبح رجلاً كاملاً صحيح الجسم والنفس سعيداً في الدنيا وسعيداً في الآخرة وهل ترى السعادة في الدنيا غير سلامة الجسم وطهارة الروح وصفاء النفس الأمر الذي يدعو إليه الدين الإسلامي قال تعالى " : مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا. " ^(٣)

(١) القرآن والطب ، ٧٧ ، ٧٩ والزواج والحياة الزوجية ، صلاح عبد الغنى محمد، ج ٢، ١٥٤ ، ط مكتبة الدار العربية للكتاب / الطبعة الأولى / ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

(٢) سورة الأعراف ، جزء من آية ١٤٦

(٣) سورة النساء ، آية ١٣٤

إن أذى الحيض يحمل بني آدم رجالاً ونساءً ما لا طاقة لهم به من الآلام والأمراض ، بل يترتب عليه عقم الرجل والمرأة ، ويهدد العالم بالفناء والزوال.

لا يخفي أن من حكم تحريم المباشرة أثناء الطمث تعويد الرجل على بعد المرأة مدة من الزمن ، إذ أن الرجل كثيراً ما تدعوه أعماله الخاصة إلى السفر والتغيب عن أهله مدداً مختلفة ، ففي التحريم رحمة به وتقوية لعزيمته ، ولعل المنع تعويد الجسم على احتمال الطوارئ حتى لا يفاجأ البدن بما لا يتدرب عليه ولا تؤخذ النفس على غرة منها.^(١)

كما أن الوطء في ذاته لم يخلقه - سبحانه وتعالى - لمجرد الشهوة البهيمية بل خلق لغاية اسمي وهي النسل وحفظ كيان العالم ، والجماع في الحيض كواضع الشيء في غير موضعه ، كبذر البذور في أرض قاحلة جرداء لا تنبت زرعاً ، كما أن هذا الفعل يدل على مظهر الحيوانية وعدم التعفف وقلة العقل.^(٢)

(١) القرآن والطب ، ص ٨١ ، ٧٩ والإسلام والحياة الجنسية. ١٣٧ ، ١٣٦ ،

(٢) القرآن والطب ، ٨٢ ، ٨١ ، والإسلام والحياة الجنسية. ١٣٨ ،

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين . إن المتأمل لهذا البحث المتواضع وما احتوى عليه من بيان لأضرار الممارسات الضارة ، ونظراً لأهمية العلاقة الزوجية في حياتنا جميعاً وحاجة الناس إليها في ظل علاقة مشروعة مستقيمة بدون انحراف أو نشوز ، فلقد توصلت إلى نتائج لعلها تكون ذات قيمة ، وسأحاول أن أطوف بهذه النتائج التي أسفر البحث عنها ، وذلك حسبما تقتضيه الإشارة في كل مبحث من الرسالة وذلك فيما يلي:-

- ١- الجماع في الحيض مع العلم بالتحريم كبيرة عظيمة ثبتت حرمة بالكتاب والسنة والإجماع ويكفر مستحله.
- ٢- مباشرة الحائض بما فوق السرة وتحت الركبة مباحة عند جمهور الفقهاء.
- ٣- أما المباشرة بين السرة والركبة من غير وطء فالراجح أنه وإن وثق المباشر تحت الإزار يضبط نفسه عن الفرج لضعف شهوة أو شدة ورع جاز وإلا فلا.
- ٤- حرمة مباشرة الحائض بالوطء حتى تطهر.
- ٥- للوطء في الحيض أضرار كثيرة والإسلام حرم الوطء في الحيض فسبق بذلك أحدث أساليب التربية الجنسية الحديثة.
- ٦- أضرار الحيض يحمل الإنسان ما لا طاقة له به من الآلام والأمراض.
- ٩- الجماع في الحيض كواضع الشيء في غير موضعه ويدل على مظهر الحيوانية وعدم التعفف وقلة العقل.
- ٧- يمكن للزوجة أن تترك بعض حقها لزوجها ولتطيب بذلك نفسه.

التوصيات

١- أوصى نفسى بتقوى الله ، وأوصى الأزواج والزوجات أن يتقوا الله فيما بينهما ، وأن يهتموا بتعاليم الإسلام ، وأن تكون العلاقة بينهما علاقة صحيحة وأن يحافظوا على هذه العلاقة ويتعدوا عن كل ما يؤثر عليها

٢- أتوجه بنداء إلى الأزواج والزوجات أن يراعى كل من الزوجين الله فى الآخر ، ولا يقوم بما يضر بشريك حياته ، حتى لا تنهدم الأسرة ويتشرد الأطفال.

٣- أناشد الآباء والأمهات أن يربوا أولادهم تربية دينية صحيحة ، لأن هذه التربية تظهر فى الأولاد حينما يصبحون أزواجاً وزوجات صالحين ، ويكونوا أسرة مثالية مليئة بالعفة والطهارة والنقاء ، وتكون العلاقة بينهما مبنية على الحب والوئام الأنيم تربوا منذ الصغر على عمل الخير واجتناب الشر بكل طرقه ووسائله سواء أكان ذلك الشر والضرر على نفسه أو على شريك حيات (٥١) وهذا هو ما تيسر لى من الله وبصدد هذا البحث المتواضع الذى انتهيت منه بعون الله ونحن نستقبل أيام شهر محرم من الهجرة على صاحبها أفضل الصلوات وأتم التسليمات.

ومسك الختام إن البحث وما احتوى عليه من فصل تمهيدي ومباحث ومطالب ما هو إلا عمل بشرى وكل عمل بشرى يكون عرضة للمدح فيه تارة ، والقدح فيه تارة أخرى ، وذلك لما يعتريه من أخطاء وقصور ؛ ليكون الكمال لله وحده ، فإن كانت الأولى فيها ونعمت وإن كانت الأخرى فحسبى أنى قصدت الصواب لله ورسوله منه براء.

أسأل الله العلى العظيم رب العرش الكريم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به طلاب العلم ومريديه كما أسأله – سبحانه – أن ينفع به الإسلام والمسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها إنه على ما يشاء قدير وهو بالإجابة قدير.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم.

ثانياً : كتب التفسير وعلوم القرآن.

- ١- أحكام القرآن لابن العربي / للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله الأندلسي بن العربي ولد سنة ٤٦٨ هـ / توفي سنة ٥٤٣ هـ / تحقيق / محمد عبد القادر عطا / ط / دار الفكر / بيروت / لبنان.
- ٢- أحكام القرآن للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي ، / ط / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى سنة ١٤١٥ هـ.
- ٣- الجامع لأحكام القرآن / للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ / ط دار إحياء التراث العربي / بيروت / لبنان سنة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ - م.
- ٤- في ظلال القرآن / للشيخ سيد قطب / ط / دار الشروق / الطبعة الثانية / سنة ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ - م.
- ٥- مجمع البيان في تفسير القرآن / للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي ، ط دار مكتبة الحياة بيروت ، الطبعة الأولى / سنة ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ - م.

ثالثاً : الحديث وعلومه

- ٦- تحفة الأحوذى / بشرح جامع الترمذى / للإمام محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبي العلاء توفي سنة ١٣٥٣ هـ ، ط / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان.
- ٧- الجامع الصحيح المختصر / للإمام محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي / تحقيق / د / مصطفى أديب / ط / دار ابن كثير / اليمامة بيروت / الطبعة الثالثة / سنة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ - م .
- ٨- سبل السلام / للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير ، تحقيق / محمد عبد العزيز الخولي / ط / دار إحياء التراث العربي / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى ، الطبعة الرابعة سنة ١٣٧٩ هـ.
- ٩- سنن أبي داود / للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي المولود سنة ٢٠٢ هـ / والمتوفى سنة ٢٧٥ هـ ، تحقيق د /

- السيد محمد سيد وآخرون / ط / دار الحديث القاهرة / سنة ١٤٢٠ هـ
١٩٩٩ م ، والأحاديث مزيلة بأحكام الألباني عليها.
- ١٠- سنن ابن ماجه ، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ،
المتوفى سنة ٢٧٥ هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / ط المكتبة
العلمية بيروت / لبنان ، والأحاديث مزيلة بأحكام الألباني عليها .
- ١١- سنن الترمذى / للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ،
تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، ط / دار إحياء التراث العربى
بيروت لبنان / تحقيق / أحمد محمد شاكر وآخرون / والأحاديث
مزيلة بأحكام الألباني عليها.
- ١٢- سنن الدارمى / للإمام عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمى
/ تحقيق فواز أحمد زمرلى / خالد السبع العلمى / الأحاديث مزيلة
بأحكام حسين سليم أسد عليها ، ط / دار الكتاب العربى بيروت /
الطبعة الأولى / سنة ١٤٠٧ هـ.
- ١٣- السنن الكبرى للبيهقى ، للإمام / أبى بكر أحمد بن الحسين بن
على بن موسى البيهقى توفى سنة ٤٥٨ هـ تحقيق محمد عبد
القادر عطا ، وط دار الفكر بيروت.
- ١٤- سنن النسائى / للإمام أحمد بن شعيب - أبو عبد الرحمن النسائى
/ ط المكتبة العلمية بيروت لبنان.
- ١٥- شرح معانى الآثار / أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى / ط /
دار المعرفة بيروت / لبنان.
- ١٦- صحيح ابن حبان ، للإمام ، محمد بن حبان بن أحمد بن حاتم
التميمى البستى ، تحقيق / شعيب الأرنؤوط ، ط مؤسسة الرسالة
بيروت / الطبعة الثالثة ، سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م .
- ١٧- صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج أبى الحسين القشيرى
النيسابورى / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / ط دار إحياء التراث
العربى / بيروت / لبنان .
- ١٨- عون المعبود شرح سنن أبى داود / للإمام أبى الطيب محمد
شمس الحق العظيم آبادى أبو الطيب توفى سنة ١٣٢٩ هـ / تحقيق
/ عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة /
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .

- ١٩- **فتح الباري شرح صحيح البخارى / للإمام / أحمد بن على بن حجر أبو الفضل العسقلانى الشافعى توفى سنة ٨٥٢ هـ / ط / دار المعرفة / بيروت / سنة ١٣٧٩ هـ.**
- ٢٠- **الفتح الربانى فى ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى / ط / دار الشهاب القاهرة.**
- ٢١- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد / للإمام نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى المتوفى سنة ٨٠٧ هـ بتحرير الحافظين الجليلين العراقى وابن حجر ، ط مؤسسة الرسالة المعارف ، بيروت / لبنان سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م**
- ٢٢- **مسند الإمام أحمد بن حنبل / للإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيبانى المولود سنة ١٦٤ هـ / المتوفى سنة ٢٤١ هـ / تحقيق / شعيب الأرنؤوط / ط / مؤسسة قرطبة القاهرة ، شرحه أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين ط / دار الحديث القاهرة / طبعة أولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.**
- ٢٣- **مصنف عبد الرزاق / للحافظ / أبى بكر بن همام الصنعانى توفى سنة ٢١١ هـ ومعه كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي رواية الإمام عبد الرزاق الصنعانى / تحقيق عبد الرحمن الأعظمى ، ط / المكتب الإسلامى / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.**
- ٢٤- **المنتقى من السنن المسندة ، للإمام عبد الله بن على بن الجارود / أبو محمد النيسابورى / تحقيق / عبد الله عمر البارودى / ط / مؤسسة الكتاب بيروت / الطبعة الأولى / سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م**
- ٢٥- **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار / للإمام محمد بن على ابن محمد الشوكانى / ط دار الجيل / بيروت / لبنان .**

رابعاً : أصول الفقه

- ٢٦- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للقاضى البيضاوى / المتوفى سنة ٦٨٥ هـ / للإمام على بن عبد الكافى السبكى المتوفى سنة ٧٥٦ هـ وولده تاج الدين عبد الوهاب بن**

عبدالسبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ ط / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / طبعة أولى / سنة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .
٢٧- **إيضاح المنقول من علم الأصول** للدكتور محمد مصطفى محمد ، ط دار الفكر .

٢٨- **المسودة** / للإمام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ط دار النشر المدني القاهرة
خامساً : الفقه الإسلامي .

١- الفقه الحنفي

٢٩- **البحر الرائق شرح كنز الدقائق** / للعلامة زين الدين بن نجيم الحنفي / ط / دار المعرفة .

٣٠- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع** / للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي / الملقب بملك العلماء / المتوفى سنة ٥٨٧ هـ ، طبعة دار المعرفة بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / سنة ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م .

٣١- **البنية في شرح الهداية** / للإمام أبي محمد محمود بن أحمد العيني المؤلفي محمد عمر / الشهير بناصر الإسلام الرافوري / ط / دار الفكر / الطبعة الأولى / سنة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م / الطبعة الثانية / سنة ١٤١١ هـ ١٩٩٠ م .

٣٢- **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق** / للعلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي / ط / دار المعرفة / بيروت ، لبنان .

٣٣- **حاشية الشلبي بهامش تبیین الحقائق** / للإمام شهاب الدين أحمد الشلبي ، ط / دار الكتاب الإسلامي / ط / الثانية .

٣٤- **رد المحتار على الدر المختار** المعروف بحاشية ابن عابدين للعلامة / محمد أمين ابن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي / المتوفى ١٢٥٢ هـ / ومعه تكملة الحاشية المسماة قررة عيون الأخيار / محمد علاء الدين أفندي وهو ابن الشيخ محمد أمين

تحقيق / محمد صبحي حلاق وعامر حسين / ومؤسسة التاريخ العربي / بيروت / لبنان / طبعة أولى ١٤١٩ / هـ ١٩٩٨ م

٣٥- **شرح فتح القدير** / للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي / المتوفى سنة ٦٨١ هـ / على الهداية شرح بداية المبتدى / للإمام برهان الدين بن

- أبى بكر الميرغينانى / المتوفى سنة ٥٩٣ هـ / ط / دار الفكر / بيروت / لبنان / طبعة ثانية.
- ٣٦- **الفتاوى الهندية** المعروفة بالفتاوى العالمية فى مذهب الإمام أبى حنيفة / للشيخ نظام / ضبطه / عبد اللطيف حسن عبد الرحمن / ط / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / منشورات / محمد على بيضون / الطبعة الأولى / سنة ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م.
- ٣٧- **المبسوط** ، للإمام شمس الدين السرخسى / ط / دار المعرفة / بيروت / لبنان / سنة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م.
- ٣٨- **مجمع الأنهر** / للإمام عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليوبى ، ط / دار إحياء التراث العربى / بيروت / لبنان ، فى شرح ملتقى الأبحر ، للإمام إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي / خرج آياته وأحاديثه / خليل عمران المنصور / ط / دار الكتب العلمية بيروت / لبنان منشورات محمد على بيضون / الطبعة الأولى / سنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م - **٢- الفقه المالكي**
- ٣٩- **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** ، للإمام ابن رشد الحفيد / توفى سنة ٥٩٥ هـ / تحقيق خالد العطار / ط / دار الفكر / الطبعة الأولى / سنة ١٤١٥ هـ.
- ٤٠- **حاشية الدسوقي** / للعلامة ، شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي توفى سنة ١٢٣٠ هـ على الشرح الكبير / لأبى البركات سيدى أحمد الدردير توفى سنة ١٢٠١ هـ / ط / دار الفكر / الطبعة الأولى / سنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.
- ٤١- **الذخيرة** / للشيخ شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافى / تحقيق محمد أبو خيرة / ط / دار المغرب الإسلامى.
- ٤٢- **الشرح الكبير** / للإمام أبى البركات سيدى أحمد الدردير ، توفى سنة ١٢٠١ هـ / ط / دار إحياء التراث العربى / بيروت / لبنان .
- ٤٣- **الفواكه الدوانى** / للشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفرأوى المالكي الأزهرى / المتوفى / سنة ١١٢٠ هـ / على رسالة أبى محمد عبد الله بن أبى زيد عبد الرحمن القيروانى المالكي / المولود سنة ٣١٦ هـ / والمتوفى سنة ٣٨٦ هـ / ط / دار المعرفة / بيروت / لبنان ، و ط / دار الفكر.

- ٤٤- **المدونة الكبرى** / للإمام مالك بن أنس بن مالك الأصمعي / توفي سنة ١٧٩ هـ ط مطبعة السعادة ، وط دار الكتب العلمية
٤٥- **مواهب الجليل** / للإمام الخطاب الرعيني توفي سنة ٩٥٤ هـ / الشيخ زكريا عميرات / ط دار الكتب العلمية بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / سنة ١٤١٦ هـ.

٣- **الفقه الشافعي**

- ٤٦- **إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين** / للسيد البكري بن السيد شطا الدمياطي أبو بكر ، وطبعة دار إحياء التراث العربي / بيروت / لبنان / الطبعة الرابعة / سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
٤٧- **الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع** / للشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب / توفي سنة ٩٦٠ هـ / ط / دار المعرفة / بيروت / لبنان.
٤٨- **الأم** / للإمام / محمد بن إدريس الشافعي / ط دار المعرفة / بيروت.
٤٩- **تحفة المحتاج بشرح المنهاج** / للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد ابن علي بن حجر الهيتمي وهو شرح على كتاب منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي / ط / دار إحياء التراث العربي / بيروت / لبنان
٥٠- **حاشية البجيرمي على الخطيب** / للشيخ / سليمان بن محمد البجيرمي ، ط / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٥١- **حاشية البيجوري** / للشيخ / إبراهيم البيجوري على بن قاسم / ط / مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
٥٢- **حاشية الجمل** / للإمام سليمان بن منصور العجيلي المصري (الجمل / ط / دار الفكر
٥٣- **حاشية فتح المعين** / للشيخ / عز الدين بن عبد العزيز المليباري / ط / دار الفكر / بيروت / لبنان.
٥٤- **حاشية قليوبي على جلال الدين المحلي على المنهاج** ، للإمام أحمد بن أحمد بن سلامة أبو العباس شهاب الدين القليوبي / دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، حاشية عميرة

- على جلال الدين المحلى على المنهاج / دار إحياء الكتب العربية
عيسى إلياس وشركاه.
- ٥٥- **الحاوي الكبير** / للإمام أبي الحسن على بن محمد بن حبيب
الماوردي ، المولود سنة ٣٦٤ هـ / والمتوفى سنة ٤٥٠ هـ / تحقيق
/ محمود مطرجى وآخرون / ط / دار الفكر بيروت / لبنان سنة
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
- ٥٦- **حواشي الشرواني** / وابن القاسم العبادي على تحفة المحتاج
بشرح المنهاج / للشيخ / عبد الحميد الشرواني توفي سنة ١١١٨
هـ / الشيخ أحمد بن قاسم العبادي / ط / دار الكتب العلمية / بيروت
/ لبنان / طبعة أولى / سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٥٧- **روضة الطالبين** / للإمام يحيى بن شرف النووي / توفي سنة
٦٧٦ هـ / تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ على
محمد معوض / ط / دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- ٥٨- **العزیز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير** / للإمام أبي القاسم
عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني الشافعي
توفي سنة ٦٢٣ هـ / ط / دار الكتب العلمية بيروت / لبنان.
- ٥٩- **المجموع شرح المذهب** / للإمام محيي الدين بن شرف النووي /
المتوفى سنة ٦٧٦ هـ / مع تكملة الثانية للشيخ / محمد نجيب
المطيعي ، تحقيق د / محمود مطرجى وآخرون / ط / دار الفكر /
بيروت / طبعة أولى / سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٦٠- **مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج** / للشيخ / شمس
الدين محمد بن الخطيب الشربيني / تحقيق ، الشيخ على معوض
وآخرون / ط / دار الكتب العلمية / بيروت لبنان / سنة ١٤٢١ هـ
٢٠٠٠ م.
- ٦١- **منهاج الطالبين وعمدة المفتين** / للإمام أبي زكريا يحيى بن
شرف النووي / ط شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده
بمصر
- ٦٢- **منهج الطلاب** ، للشيخ زكريا الأنصاري بهامش منهاج الطالبين /
ط / شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

- ٦٣- **المهذب في فقه الإمام الشافعي للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي / ط دار إحياء التراث العربي / بيروت / لبنان ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م.**
- ٦٤- **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج / للإمام شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي / ط / دار الفكر**

٤- الفقه الحنبلي

- ٦٥- **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف / للإمام علاء الدين أبي الحسن علي ابن سليمان بن أحمد المرادوي السعدي الحنبلي توفي سنة ٨٨٥ هـ / ط دار إحياء التراث العربي / بيروت / لبنان.**
- ٦٦- **الشرح الكبير على متن المقتع / للإمام شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة / ط / دار الحديث / القاهرة / الطبعة الأولى / سنة ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م**
- ٦٧- **الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ، تأليف موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد / ط دار الغد الجديدة .**
- ٦٨- **كشف القناع على متن الإقناع / للشيخ / منصور بن يونس بن إدريس البهوتي الحنبلي توفي سنة ١٠٥١ هـ ، عن متن الإقناع للإمام موسى بن أحمد الحجاوي الصالحي / راجعه / الشيخ / هلال مصطفى هلال ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت / لبنان / الناشر محمد علي بيضون / الطبعة الأولى / سنة ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.**
- ٦٩- **المعنى مع الشرح الكبير ، للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي / المتوفى سنة ٦٨٢ هـ / تحقيق / د / محمد شرف الدين خطاب وآخرون / ط / دار الحديث / القاهرة / طبعة أولى / سنة ١٤١٦ هـ.**

٥- الفقه الظاهري

- ٧٠- **المحلى / للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم / تحقيق / الشيخ أحمد محمود شاكر / ط دار الجليل / بيروت / لبنان**
- ٧١- **المحلى بالآثار / للإمام الجليل علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري ، تحقيق / د / عبد الغفار سليمان البنداري ، طبعة دار الفكر.**

٦- الفقه الزيدي

٧٢- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار / للإمام / أحمد بن

يحيى بن المرتضى / المتوفى سنة ٨٤٠ هـ / ط / دار الكتاب الإسلامي / القاهرة ، ومؤسسة الرسالة بيروت.

٧٣- التاج المذهب لأحكام المذهب / للإمام أحمد بن قاسم العنسى الصنعاني / ط مكتبة اليمن.

٧٤- الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير / للشيخ شرف الدين

الحسين بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن علي بن محمد بن سليمان

بن صالح السياغي الحيمي الصنعاني المتوفى سنة ١٢٢١ هـ / ط / دار الجيل / بيروت.

٧٥- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار / للإمام محمد بن

علي الشوكاني توفى سنة ١٢٥٠ هـ / ط / دار ابن كثير / تحقيق

محمد صبحي بن حسن حلاق / الطبعة الأولى / سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

٧٦- شرح الأزهار / للإمام أحمد المرتضى / الناشر غمضان صنعاء

/ سنة ١٤٠٠ هـ.

٧- الفقه الإمامي

٧٧- الحدائق الناضرة / للمحقق الجرائي / تحقيق / محمد تقى

الإيرواني / الناشر / جماعة المدرسين.

٧٨- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام / للإمام جعفر بن

الحسن الهذلي (المحقق الحلي) ط / مؤسسة مطبوعاتي

إسماعيليان / ومطبعة أمير / تحقيق / السيد صاق الشيرازي /

الناشر انتشارات الاستقلال طهران / الطبعة الثانية / سنة ١٤٠٩ هـ

٧٩- غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع / للإمام أبي زهرة

الحلي / توفى سنة ٥٨٥ هـ / تحقيق إبراهيم البهادري / ط /

مؤسسة الإمام الصادق / الطبعة الأولى / شهر محرم / سنة

١٤١٧ هـ .

٨٠- المختصر النافع / للإمام / أبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن

الهذلي الحلي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ / ط / دار الزهراء بيروت /

- لبنان / الطبعة الثالثة / سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، وط دار
الاضواء / بيروت / لبنان / سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٨١- مسالك الإفهام في شرح شرائع الإسلام / للشيخ زين الدين بن
على العاملي الجبعي / ط مؤسسة الوفاء / بيروت / لبنان / الطبعة
الأولى / سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - ٦٢)
- ٨٢-المعتبر في شرح المختصر / للمحقق الحلبي / تحقيق / لجنة
التحقيق بإشراف ناصر مكارم / ط / مطبعة مدرسة الإمام أمير
المؤمنين ، الناشر / مؤسسة سيد الشهداء / سنة ١٣٦٤ هـ .
- ٨٣-الوسيلة إلى نيل الفضيلة / للشيخ أبي حمزة الطوسي / توفي سنة
٥٦٠ هـ / تحقيق محمد الحسون / ط / مطبعة خيام / مكتبة السيد
المرعشلي / الطبعة الأولى / سنة ١٤٠٨ هـ .

٨-الفقه الإباضي

- ٨٤-شرح كتاب النيل وشفاء العليل / للعلامة / محمد بن يوسف
أطفيش / ط / مكتبة الإرشاد جدة / المملكة العربية السعودية /
طبعة ثالثة / سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٨٥-كتاب النيل وشفاء العليل / للشيخ ضياء الدين عبد العزيز الثميني
/ ط / مكتبة الإرشاد جدة / السعودية .

سادساً : الفتاوى الفقهية

- ٨٦-الفتاوى الكبرى ، للإمام أحمد بن عبد الحليم بن تقي الدين بن
تيمية الحراني أبي العباس / ط / دار الكتب العلمية بيروت / لبنان
- ٨٧-مجموع فتاوى ابن تيمية / للإمام أحمد بن تيمية / جمع وترتيب
/ عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي / ط
دار عالم الكتب الرياض / سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

تاسعاً : التراجم والأعلام

- ٨٨-أسد الغابة في معرفة الصحابة / للإمام عز الدين بن الأثير
أبي الحسن علي بن محمد الجزري / المولود سنة ٥٥٥ هـ / توفي
سنة ٦٣٠ هـ / تحقيق الشيخ / خليل مأمون شيحا / دار المعرفة
بيروت - لبنان / الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، وط دار
الفكر .

- ٨٩- **الإصابة في تمييز الصحابة** ، للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الكنانى العسقلانى المصرى الشافعى المعروف بابن حجر ولد سنة ٧٧٣ هـ توفى سنة ٨٥٢ هـ / تحقيق / على محمد البجاوى / ط دار الجيل بيروت / الطبعة الأولى / سنة ١٤١٢ هـ.
- ٩٠- **الأعلام** ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين للإمام خير الدين الزركلى ، توفى سنة ٧٦٠ هـ - سنة ١٤١٠ هـ ، دار العلم للملايين / بيروت / لبنان.
- ٩١- **تهذيب التهذيب** / للإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلانى الشافعى / المتوفى سنة ٨٥٢ هـ / ط / دار الفكر / بيروت الطبعة الأولى / سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م / وطبعة دار صادر بيروت.
- ٩٢- **سير أعلام النبلاء** / للإمام محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى أبو عبد الله ، تحقيق ، شعيب الأرنؤوط / محمد نعيم العرقسوسى / ط مؤسسة الرسالة / بيروت ، الطبعة التاسعة ١٤١٣ هـ.
- ٩٣- **طبقات الفقهاء** / للإمام إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازى أبو إسحاق / توفى سنة ٤٧٦ هـ تحقيق / خليل الميس / ط / دار القلم بيروت / لبنان.
- ٩٤- **الفتح المبين فى طبقات الأصوليين** / للشيخ عبد الله مصطفى المراغى ، مطبعة أنصار السنة المحمدية / سنة ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م.
- ٩٥- **الكنى والألقاب** / للشيخ عباس القمى / توفى سنة ١٣٥٩ هـ ، ط / مؤسسة الوفاء / بيروت / الطبعة الثانية / سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ٩٦- **معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية** / د / عمر رضا كحالة / ط دار إحياء التراث العربى بيروت / لبنان / الناشر / مكتبة المثنى / بيروت.

عاشراً : كتب اللغة والمعاجم والغريب

- ٩٧- **تاج العروس من جواهر القاموس** / للإمام محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي الحنفى طبعة المطبعة الخيرية بجمالية مصر / الطبعة الأولى سنة ١٣٠٦ هـ / نشر مكتبة الحياة بيروت / لبنان.
- ٩٨- **القاموس المحيط** / للعلامة / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى الشيرازى / ط / دار الكتاب العربى / الطبعة الثانية / سنة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.
- ٩٩- **لسان العرب لأبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقى المصرى** / ط / دار صادر / بيروت .
- ١٠٠- **مختار الصحاح** / للإمام محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى / ط / دار الحديث بالقاهرة / طبعة أولى / طبعة سنة ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م ، راجعه لجنة من مراكز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية.
- ١٠١- **المصباح المنير** ، للعلامة أحمد بن محمد بن على الفيومى / ط / دار الحديث القاهرة / طبعة أولى / سنة ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م ، .

حادى عشر : مراجع متنوعة

- ١٠٢- أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة ، دراسة فقهية مقارنة / د / محمد عبد الفتاح البنهاوى / دار الطباعة المحمدية بالأزهر / أكتوبر سنة ١٩٩٥ م.
- ١٠٣- الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء فى الفقه الإسلامى / د / محمد خالد منصور عضو هيئة التدريس بجامعة آل البيت / ط / دار النفائس / الاردن / الطبعة الثانية / سنة ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.
- ١٠٤- الإسلام والحياة الزوجية الجنسية / د / أحمد شوقى الفنجرى / ط / عالم الكتب القاهرة.
- ١٠٥- تجاوز حق الاستمتاع بالزوجة دراسة فى الفقه الإسلامى والقانون الجنائى / د / حسنى الجدع / طبعة سنة ١٩٩٤ م.
- ١٠٦- الجهاز التناسلى المؤنث عيوبه وإصاباته / د / إبراهيم الأدغم استشارى الأمراض الجلدية والتناسلية والعقم / دكتوراه زمالة

- الأمراض الجلدية والتناسلية / ط / دار القلم / دمشق / الدار الشامية بيروت / الطبعة الأولى ١٤٢١ / هـ ٢٠٠٠ - م .
- ١٠٧- الحقائق الطبية في الإسلام / د / عبد الرزاق الكيلاني / ط / دار القلم / دمشق الدار الشامية / بيروت / الطبعة الأولى / سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- ١٠٨- الحيض والنفاس والحمل بين الفقه والطب / د / محمد سليمان الأشقر / ط / دار النفائس عمان / الأردن / الطبعة الأولى / ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- ١٠٩- خلق الإنسان بين الطب والقرآن / د / محمد على البار / ط الدار السعودية / الطبعة الحادية عشر / سنة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م - م
- ١١٠- الزواج والحياة الزوجية / صلاح عبد الغنى محمد / الجزء الثاني ، ط / مكتبة الدار العربية للكتاب / الطبعة الأولى / ذى القعدة سنة ١٤١٨ هـ / مارس ١٩٩٨م .
- ١١١- سيكولوجية الفتاة / باسمه كيال / ط / مؤسسة عز الزين للطباعة / الطبعة الأولى / سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٣م .
- ١١٢- الطب الوقائي في الإسلام / تعاليم الإسلام الطبية في ضوء العلم الحديث / د / أحمد شوقي الفنجري / ط الهيئة المصرية العامة للكتاب / الطبعة الثالثة / سنة ١٩٩١م
- ١١٣- الطبيب أدبه وفقهه / د زهير أحمد السباعي أستاذ ورئيس قسم طب الأسرة والمجتمع جامعة الملك فيصل الدمام / د / محمد على البار مستشار الطب الإسلامى مركز الملك فهد جامعة الملك عبد العزيز / دار القلم دمشق / الدار الشامية بيروت .
- ١١٤- القرآن والطب / د / محمد وصفي / ط / دار الكتب الحديثة بالقاهرة ومكتبة المثني ببغداد / الطبعة الأولى ١٩٦٠ / م .
- ١١٥- المشاكل الزوجية وحلولها في ضوء الكتاب والسنة والمعارف الحديثة / محمد عثمان الخشن / ط / مكتبة القرآن .
- ١١٦- مع حقوق المرأة في الإسلام / للشيخ جاد الحق على جاد الحق / شيخ الأزهر سابقاً / ط مجمع البحوث الإسلامية .
- ١١٧- منهج القرآن في تهذيب الغريزة الجنسية وتحريم الخمر والمخدرات / د / شحاتة حسيب الفيومي / الأستاذ بقسم التفسير

- وعلوم القرآن المساعد / ط / دار الطباعة المحمدية بالأزهر /
الطبعة الأولى / سنة ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م /
١٨- موسوعة الإعجاز العلمي في الحديث النبوي / د / أحمد شوقي
إبراهيم / إشراف عام / داليا محمد إبراهيم / ط / نهضة مصر /
الطبعة الأولى / يناير ٢٠٠٣ م .
١٩- يسألونك عن المحيض / د / آمال البنداري المدرس بكلية
الدراسات الإسلامية والعربية جامعة الأزهر القاهرة / الطبعة
الأولى ١٤١٧ / هـ ١٩٩٧ م / ط / دار الطباعة المحمدية بالأزهر
/ الناشر المكتبة الأزهرية للتراث .

